

Distr.  
GENERAL

E/1995/41  
11 May 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥  
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥  
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون الإقليمي في الميدانين

الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة

موجز للدراسة الاستقصائية للأوضاع

الاقتصادية في أوروبا في ١٩٩٤ - ١٩٩٥

\* E/1995/100

95-14323

...

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	أولا - التطورات الأخيرة واحتمالات المستقبل في المدى القصير ..... ٣٠-١
٣	ألف- أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية ..... ١٤-١
	باء - الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي سابقا ..... ٣٠-١٥
٧	ثانيا - خمس سنوات من الإصلاح: نظرة سريعة على ما كان ..... ٦٨-٣١
١١	ألف- بناء الرأسمالية: ارتفاع التوقعات وهبوطها في أوروبا الوسطى ..... ٣٧-٣٣
١٢	باء - أهي رأسمالية وليدة؟ ..... ٤٠-٢٨
١٣	جيم - ركود مرحلة الانتقال: أعمق مما ينبغي وأطول مما ينبغي ..... ٤٦-٤١
١٤	دال - البطالة الهيكلية ..... ٥٠-٤٧
١٦	هاء - التضخم المستمر ..... ٥٤-٥١
١٧	واو - إصلاح المشروعات والتحول إلى القطاع الخاص ..... ٥٩-٥٥
١٩	زاي - الإصلاح المصرفي ..... ٦٢-٦٠
٢١	حاء - الاستثمارات الأجنبية ..... ٦٧-٦٣
٢٢	طاء - خاتمة ..... ٦٨
٢٣	ثالثا - الأزمة المكسيكية واقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال ..... ٧٥-٦٩
٢٤	رابعا - تغيير فيما تركز عليه استراتيجيات مرحلة الانتقال؟ ..... ٨٥-٧٦
٢٧	

## أولا - التطورات الأخيرة واحتمالات المستقبل في المدى القصير

### ألف - أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

١ - بدأت دورة الصعود الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٢، وبدأت في أوروبا الغربية منذ عام ١٩٩٢، ولكن عام ١٩٩٤ هو الذي شهد امتداد ظاهرة النمو في الإنتاج إلى جميع الاقتصادات السوقية تقريبا، وفي النهاية وصل متوسط مستوى الإنتاج إلى مستوى الذروة الدولية السابقة التي وصل إليها في عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من أن نشاط الاقتصادات السوقية قد أصبح أكثر تزامنا في العام الماضي، فما زالت هناك فروق هامة بين الاقتصادات الرئيسية: فكلدا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية تقترب الآن من ذروتها الدورية، كما يتبين من القياسات المعيارية لاستخدام الطاقات، بينما لا يزال عدد من اقتصادات القارة الأوروبية، مثل إيطاليا وفرنسا، لديها فيما يبدو طاقات معطلة كثيرة. وعلى هذا، فإن نمو الإنتاج في أوروبا الغربية، الذي بلغ متوسطه ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٤، يتوقع أن يستمر بنسبة ٢ في المائة في عام ١٩٩٥. وفي أمريكا الشمالية فإن من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٣,٢٥ في المائة بعد أن كان يزيد قليلا على ٤ في المائة في عام ١٩٩٤. وعلى ذلك فإن من المتوقع، بالنسبة للاقتصادات السوقية الغربية في مجموعها، أن يظل متوسط معدل النمو في عام ١٩٩٥ مثلما كان عليه تقريبا في عام ١٩٩٤ - أي حوالي ٣ في المائة.

٢ - وفي كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية كان النمو الذي تحقق في عام ١٩٩٤ أقوى بكثير في الواقع مما كان متوقعا منذ عام. ففي أوروبا الغربية، بلغ معدل النمو في المتوسط ٢,٥ في المائة وكانت التوقعات تشير إلى أنه سيكون حوالي ١,٥ في المائة؛ وفي الولايات المتحدة، حيث أخذ المعدل السنوي لنمو الناتج في الارتفاع منذ عام ١٩٩٢، كان المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢,٥ في المائة ولكنه ازداد فعلا بنسبة ٤ في المائة. وهكذا فإن أصحاب التنبؤات ما زالوا يجدون من الصعب جدا فيما يبدو تكييف نماذجهم بما يتفق والتغيرات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير.

٣ - ومن الأسباب التي جعلت أداء اقتصادات أوروبا الغربية في عام ١٩٩٤ أفضل مما كان متوقعا النمو القوي غير المتوقع في الصادرات، وهو النمو الذي قاد عملية الانتعاش. فقد ارتفع حجم صادرات أوروبا الغربية من السلع والخدمات بنحو ٨,٥ في المائة، وإن كانت البلدان التي خفضت قيمة عملاتها في أواخر عام ١٩٩١ أو أواخر عام ١٩٩٢ قد حققت بوجه عام معدلات نمو أعلى بكثير. وقد جاء المنشط الأولي للصادرات من الولايات المتحدة والبلدان النامية، وخاصة بلدان آسيا، ويبدو، استنادا إلى إحصائيات لم تستكمل بعد، أن الطلب من خارج المنطقة ظل قويا في عام ١٩٩٤. وقد أدى المنشط الذي تمثل في الطلب الخارجي إلى تحسين في الطلب المحلي أدى بدوره، نظرا لدرجة التكامل العالية جدا بين اقتصادات أوروبا الغربية، إلى انتعاش قوي للتجارة داخل أوروبا.

...

وبطبيعة الحال فقد أدى انتعاش الطلب المحلي إلى زيادة الواردات وإن يكن ذلك بنسبة أقل من نسبة زيادة الصادرات. وعلى ذلك فإن صافي التجارة قد أضاف ما يقرب من نقطة مئوية واحدة إلى معدل النمو في أوروبا الغربية في عام ١٩٩٤. ومن الممكن مع ازدياد قوة الطلب المحلي أن يتوقع تناقص هذا العامل من عوامل تنشيط النمو في عام ١٩٩٥.

٤ - وثمة سبب آخر للانخفاض النسبي في أرقام التنبؤات الأصلية بالنسبة لعام ١٩٩٤، وهو ما كان متوقعا من أن انتعاش الإنفاق الاستهلاكي سيكون ضعيفا نسبيا بالمقارنة مع ما حدث في دورات الصعود السابقة، كانعكاس لا لاستمرار معدلات البطالة المرتفعة في معظم أوروبا الغربية فحسب بل أيضا لتصور أن الأمن الوظيفي كان أضعف بكثير مما كان عليه في الماضي، وخاصة بالنسبة للفئات ذات الدخل المتوسط التي كانت حتى ذلك الوقت محصنة نسبيا ضد خطر البطالة. ومن العوامل الأخرى التي حدثت من زيادة الاستهلاك استمرار ارتفاع مستويات ديون الأسر المعيشية في عدد من البلدان - وهي تركة خلفها الرواج الذي شهدته الثمانينات - وارتفاع الضرائب والرسوم الإدارية. وهكذا كانت حركة الاستهلاك الخاص بطيئة إلى حد ما، حيث ارتفعت بنحو ١,٥ في المائة، ولم تكن هذه الزيادة في معظمها راجعة إلى زيادة في الدخل المتاح الحقيقي بل إلى هبوط في معدلات الادخار، وهو ما كان تعبيرا عن تزايد ثقة المستهلكين على مدى السنة. كذلك لم يلق الطلب المحلي دعما كبيرا من الإنفاق الحكومي الذي لم يزد إلا زيادة طفيفة (٠,٩ في المائة في المتوسط)، حيث سعت معظم الحكومات إلى تخفيض الإنفاق (وخاصة على الدفاع) كما سعت بوجه عام إلى تخفيض العجز في القطاع العام، بدرجات متفاوتة من الالتزام بمعايير ماستريخت للتلاقي.

٥ - وكان من التطورات الباعثة على الأمل في أوروبا الغربية ما حدث من تحسن عام في مناخ الاستثمار. فقد ازداد الطلب وارتفعت الأرباح وتعززت الثقة لدى دوائر الأعمال، وصاحب ذلك ارتفاع في معدلات استخدام الطاقات. على أن ثمة بعض الخوف من أن يكون ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الطويلة الأجل في عام ١٩٩٤ قد أحدث أثرا سلبيا على الاستثمار وإن كان هذا غير واضح حتى الآن. ويبدو، حتى الآن على الأقل، أن أكثر ما يؤثر على الرغبة في الاستثمار هو حدوث زيادة كبيرة في معدلات العائد الحقيقية - سواء بالنسبة إلى المعدلات السابقة أو بالنسبة إلى عائدات الأرصد المالية - والتوسع في الموارد الخاصة للمشروعات، وهي الموارد التي توفر جزءا كبيرا من التمويل اللازم للاستثمارات الجديدة. وعلى الرغم من أن الزيادة الفعلية في الاستثمار الثابت في عام ١٩٩٤ كانت ١,٥ في المائة فقط، فقد أخذت هذه الزيادة تكتسب زخما خلال السنة، ويتوقع أن تكون هذه الزيادة في عام ١٩٩٥ هي أنشط عنصر من عناصر الطلب المحلي، إذ يتوقع أن تزيد بحوالي ٦,٥ في المائة في المتوسط.

٦ - وقد تميزت المرحلة الأكثر تقدما في الانتعاش الاقتصادي بالولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ بالنمو القوي في الاستهلاك الخاص (٢,٥ في المائة)، مدعوما بزيادة العمالة، والنمو القوي في الاستثمار الثابت (١٢ في المائة).

.../...

الذي تركز على وجه الخصوص في الآلات والمعدات وفي بناء المساكن الجديدة. أما الإنفاق العام فقد انخفض في الواقع بسبب انخفاض ميزانيات الدفاع، كما أن زيادة صافي الصادرات كان أيضا قيما متزايدا على نمو الناتج المحلي. ومع ذلك فقد كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (٤ في المائة) هي أكبر زيادة تحققت منذ عام ١٩٨٤.

٧ - ومع انتعاش الإنتاج، توقف أخيرا تدهور العمالة في معظم أوروبا الغربية خلال عام ١٩٩٤، وكانت هناك زيادات صغيرة في أرقام العمالة في الاقتصادات الأربعة الكبرى خلال الربعين الثاني والثالث من تلك السنة. ويبدو أن التحسن تحقق أساسا حتى الآن في قطاع الخدمات، ولكن العمالة ما زالت في المراحل المبكرة لخروجها من مرحلة الانكماش التي فقد فيها ما يزيد على ٥ ملايين وظيفة.

٨ - وفي أمريكا الشمالية، أخذ عدد الوظائف الجديدة يتزايد باطراد في الولايات المتحدة منذ نهاية عام ١٩٩١ وكانت هناك زيادة كبيرة أخرى (٣ في المائة) في عام ١٩٩٤. وقد امتدت زيادة العمالة إلى الصناعات التحويلية وصناعة البناء، ولكن أربعة أخماس إجمالي المكاسب تحققت في قطاع الخدمات. وقد كانت نسبة هامة من هذه المكاسب في وظائف مؤقتة أو وظائف لبعض الوقت؛ وتختلف الآراء حول ما إذا كان ذلك يعني مرونة في سوق العمل تجعله يستجيب لتفضيلات الباحثين عن عمل، أو يعكس وجود آثار سلبية لتمييز يمارسه من هم في الداخل ضد من هم في الخارج. كذلك فإن العمال المهاجرين، بما فيهم نسبة كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، يسهمون في تحقيق مرونة سوق العمل بالولايات المتحدة.

٩ - وهناك ما يقرب من ٧ ملايين ونصف مليون شخص في أوروبا الغربية فقدوا وظائفهم منذ عام ١٩٨٩، وبلغ متوسط مجموع العاطلين ما يقرب من ٣٠ مليونا في عام ١٩٩٤. على أنه يبدو الآن أن معدلات البطالة قد استقرت خلال السنة، وبدأ مستوى البطالة يهبط في ألمانيا وفي بعض البلدان الأصغر، وخاصة في المملكة المتحدة حيث تتقدم دورة الصعود على نظائرها في بقية أوروبا.

١٠ - لقد شدد جانب كبير من المناقشات العامة التي تناولت مشكلة البطالة على ضرورة تحرير سوق العمل من التدخل فيها بالتنظيم، وضرورة تحسين مستويات التعليم والتدريب، وتخفيض الأعباء التي تتحملها المشروعات في التكاليف غير المتصلة بالعمال، وغير ذلك من مبادرات نظرية جانب العرض. وهذه الاقتراحات كلها هامة ومفيدة، ولكن العمال المتعلمين سيظلون عاجزين عن الحصول على عمل إذا لم يكن الطلب الإجمالي كافيا. وتقدر أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن يكون الحد الأدنى للمعدل السنوي لنمو الإنتاج اللازم للحفاظ على المستويات الحالية للعمالة أقل قليلا من ٢ في المائة في أوروبا الغربية. ولمنع أية زيادة أخرى في البطالة، يتعين أن يكون هذا المعدل بين ٢,٥ في المائة و ٣ في المائة؛ أما تحقيق تخفيض كبير فيتطلب أن يستمر النمو بمعدل يبلغ حوالي ٢,٥ في المائة.

١١ - كذلك قدرت أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن يكون معدل النمو الحالي للناتج المحتمل في أوروبا الغربية حوالي ٢ في المائة. وما زالت توجد حاليا هوامش كبيرة من الطاقات المعطلة في عدد من بلدان أوروبا القارية، ولكن هذا الانكماش سيختفي سريعا مع ما هو متوقع في عام ١٩٩٥ من أن تكون معدلات النمو الفعلية ٢ في المائة. وعند تلك النقطة، سيصبح النمو الفعلي مقيدا مرة أخرى بنمو الطاقات، وهو نمو من الواضح أنه، عند نسبة ٢ في المائة تقريبا، لا يكفي لإيجاد الوظائف اللازمة لتحقيق تخفيض كبير في البطالة. والحسابات المتعلقة بالناتج المحتمل والاستخدام المحتمل للطاقات هي، لا مناص، حسابات محاطة بهوامش خطأ كبيرة، ولكن التقديرات المقدمة في هذه الدراسة الاستقصائية توحى بأن احتمالات تخفيض البطالة تخفيضاً كبيراً ليست احتمالات كبيرة ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في الاستثمارات الثابتة.

١٢ - ومن الواضح أن المشروعات لن تبدأ في توسيع طاقاتها إلا عندما تبدأ في الوصول إلى حدود طاقاتها الحالية، وإلا كانت تتوقع في الوقت نفسه طلباً في المستقبل يبرر ذلك التوسع. ولكن من الظواهر التي خلفها العقدان الماضيان أنه كلما اقترب الإنتاج من طاقته الكاملة قل الحافز إلى الاستثمار في التوسع خوفاً من تجدد التضخم؛ وإزاء سيطرة السياسة النقدية على سياسة الاقتصاد الكلي فإن ما يعنيه ذلك عادة هو ارتفاع أسعار الفائدة، ومن ثم وضع قيد على السعي إلى نمو يقوده الاستثمار.

١٣ - ومعدلات التضخم هي الآن عموماً أدنى مما كانت عليه لعقود. ففي أوروبا الغربية، كان متوسط الزيادة في أسعار المستهلكين في عام ١٩٩٤ يقل قليلاً عن ٢ في المائة، ولم يظهر أي اتجاه إلى تسارع هذا المعدل خلال السنة. وحدث اتجاه مماثل في الولايات المتحدة، على الرغم من كونها أكثر تقدماً بكثير في الدورة. وهذا تطور هام بالنظر إلى ما تحقق من انتعاش في الإنتاج ومن زيادة حادة في أسعار السلع الأساسية. وبطبيعة الحال فإن ارتفاع الأسعار هو أكثر احتمالاً عند الاستخدام الكامل للطاقات مما يكون عليه في حالة الركود الاقتصادي؛ ولكن افتراض أن التضخم سيزداد مرة أخرى مع الاقتراب من الاستخدام الكامل للطاقات ينطوي على تجاهل للتغيرات الهيكلية التي حدثت منذ الثمانينات في الاقتصادات السوقية وفي الاقتصاد العالمي بوجه عام. وهو ينطوي أيضاً على تجاهل لما هو محتمل من أن يؤدي انخفاض معدلات التضخم خلال السنوات القليلة الماضية إلى تقليل التوقعات التضخمية لدى ذوي الأجور ولدى محددى الأسعار.

١٤ - وفي الوقت الحاضر، فإن الاحتمالات الاقتصادية لحدوث نمو مستمر ومتوازن في أوروبا الغربية هي أفضل مما كانت عليه في أي وقت منذ أزمت النفط التي حدثت في السبعينات. وقد قادت الصادرات عملية الانتعاش وأصبحت الاستثمارات الثابتة على وشك أن يكون لها السبق في عام ١٩٩٥، مع زيادة الاستهلاك الخاص وإن يكن ذلك في حدود متواضعة. وهذا النمط في النمو يتيح فرصة حقيقية لتخفيض البطالة تخفيضاً كبيراً في نهاية الأمر. والتحدي الذي يواجهه مقررو السياسات هو حماية تلك الفرصة من آثار تقلب أسعار الصرف ومن تشاؤم ذوي الأدوار في الأسواق المالية فيما يتعلق بالتضخم.

.../...

## باء - الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي سابقا

١٥ - تحسن الأداء الاقتصادي أيضا تحسنا كبيرا في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في أوروبا الشرقية في عام ١٩٩٤، ولو أن ذلك لم يكن يعني وجود دورة صعود كما حدث في أوروبا الغربية، بل كان بداية انتعاش من ركود هيكلي أو انتقالي في الإنتاج على نطاق الركود الذي حدث في الثلاثينات. وقد بدأ الانتعاش في بولندا في عام ١٩٩٢ وامتد منذ ذلك الوقت إلى جميع اقتصادات أوروبا الشرقية تقريبا. وفي عام ١٩٩٤، لم يستمر هبوط الناتج إلا في جمهورية مقدونيا إحدى جمهوريات يوغوسلافيا سابقا<sup>(١)</sup> أما فيما عداها فقد ارتفع الناتج، ارتفاعا حديا في بلغاريا وكرواتيا (٠,٢-٠,٨ في المائة) ولكن بنسب بلغت ٥ في المائة في بولندا وسلوفانيا. بل إن التقديرات غير الرسمية توحي بحدوث زيادات أكبر في ألمانيا ويوغوسلافيا، حيث كان الإنتاج قد انخفض انخفاضا هائلا منذ عام ١٩٩٠. وهكذا فإنه، لأول مرة منذ بدأت عملية الانتقال منذ خمس سنوات، كانت هناك زيادة في الناتج الإجمالي في أوروبا الشرقية بلغت ما يقل قليلا عن ٤ في المائة. وتشير الدلائل إلى أن معدل سرعة النشاط أخذ يقوى في معظم البلدان في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ ويبدو معقولا توقع معدل نمو متوسطه ٤ في المائة في عام ١٩٩٥. ومن المحتمل أن يكون هناك شيء من التباطؤ في هنغاريا، قد يصل إلى حد النمو الصفري، حيث تطبق سياسات تستهدف الحد من نمو الميزانية ومن العجز في الحساب الجاري، وفي رومانيا أيضا، إذا ما طبقت سياسة ضغط الإنفاق في الاقتصاد الكلي كجزء من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. أما في معظم بلدان أوروبا الشرقية الأخرى، فيتوقع أن تزداد معدلات النمو التي تحققت في عام ١٩٩٤.

١٦ - وهذه التطورات في النشاط العام تبعث على التفاؤل الشديد، وخاصة بالنسبة لمن تحملوا مباشرة التكاليف الكبيرة للانتقال إلى الاقتصاد السوقي، ولكن يتعين وضعها في إطارها الصحيح. فبعد عقد من الركود الفعلي، هبط الإنتاج في أوروبا الشرقية بما يزيد على ٢٠ في المائة في المتوسط بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٣. وإذا ما استمر معدل النمو المتوقع في عام ١٩٩٥، وهو ٤ في المائة، فلن يمكن مع ذلك أن يتحقق مرة أخرى مستوى النشاط الذي تحقق في عام ١٩٨٩ قبل نهاية هذا القرن. وهذا بطبيعة الحال لا يعدو أن يكون عملية حسابية، ولكنها توضح حجم المشكلة التي تواجه حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، في الوقت الذي تحاول فيه تلك الحكومات التغلب على مشاكل أكبر منها من مشاكل مرحلة الانتقال (تناقض بمزيد من التفصيل أدناه) وفي الوقت الذي تحاول فيه الاحتفاظ بالتأييد الشعبي للعملية في مجموعها. فالسخط على التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لعملية التحول هو سخط كبير ينعكس في النجاح الانتخابي الواسع الذي حققته أحزاب ما بعد الشيوعية. ولا تستطيع الحكومات أن تتجاهل هذه المستويات العالية من السخط. وقد يكون من المفيد أن يساعد مقدمو الإعانات والمساعدات في الغرب وفي المجتمع الدولي في تخفيف بعض مصادر السخط الاجتماعي. وإذا كان تناقص السخط الشعبي تناقصا سريعا أمرا ممكن الحدوث عندما تستقر تماما توقعات النمو في المستقبل، فإنه قد تبين من استطلاع للرأي أجري مؤخرا أن أربعة بلدان فقط (إستونيا وألمانيا والجمهورية

التشكيكية وسلوفانيا) هي التي توجد بها فيما يبدو أغلبية من السكان مقتنعة بأن حالتها آخذة في التحسن.<sup>(٧)</sup> ومن ناحية أخرى، فإن التنبؤات المتعلقة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال كانت تنبؤات لا يطمأن إليها على الإطلاق خلال الفترة منذ عام ١٩٨٩: فلم يقتصر الأمر على التهوين الشديد لمدى الانكماش في فترة الانتقال، بل كان هناك أيضا تهوين شديد لمدى الانتعاش في السنة الماضية. وإذا ما ثبت أن النمو أقوى مما كان متوقعا، فسوف يساعد ذلك على تعزيز توقعات دوائر الأعمال ويشجع الانطلاق في الاستثمارات الثابتة.

١٧ - والواقع أن انتعاش الاستثمارات الثابتة في عدد من البلدان كان تطورا من أهم التطورات التي وقعت في السنتين الأخيرتين. فقد ارتفع متوسط إجمالي الاستثمارات الثابتة بنحو ٥ في المائة في عام ١٩٩٤، ولكن ثمة دلائل تشير إلى وجود برنامج للتحديث يجري تنفيذه يمكن استشفافها من النمو السريع للاستثمار في الآلات وللإستثمار في مجموعة البلدان التي تقود عملية الإصلاح. ففي بولندا أخذ الاستثمار في الآلات والمعدات يزداد سنويا بمعدل يتراوح بين ١٥ و ١٧ في المائة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وفي سلوفانيا تراوح هذا المعدل بين ١١ و ١٢ في المائة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤؛ وفي الجمهورية التشيكية ارتفع هذا المعدل إلى ١٧ في المائة في عام ١٩٩٢ وربما إلى معدلات مماثلة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤. وفي هنغاريا ازداد هذا الاستثمار أيضا ولكن بمعدلات أكثر تباينا مما حدث في البلدان الثلاثة الأخرى.

١٨ - ولا بد من تعليقين هنا على انتعاش الاستثمارات الثابتة في أوروبا الشرقية. الأول هو أن ذلك الانتعاش تم تمويله إلى حد كبير من الموارد الذاتية للمشروعات وليس بواسطة المدخرات المحلية أو المستثمرين الأجانب. وكان نمو الموارد الذاتية للمشروعات هو بدوره نتيجة للمكاسب الكبيرة التي تحققت في الإنتاجية، والزيادة المعتدلة في الأجور والزيادة المعتدلة إلى حد كبير في أسعار المنتجين. وهكذا فإن زيادة هوامش الربح كانت مصدرا هاما للأموال بالنسبة إلى المشروعات الراضية في الاستثمار. ويمكن أن يعتبر هذا، في المدى القصير، شكلا من أشكال الإذخار الإجباري في بلدان ما زالت مؤسساتها المالية متخلفة النمو، ولكنه أمر لا يمكن أن يستمر في المدى الطويل دون أن يؤدي إلى ضغط سعودي كبير على مستوى الأسعار.

١٩ - والتعليق الثاني هو أن من المرجح أن يتركز جزء كبير من النشاط الاستثماري الحالي على عمليتي الترشيد والتحديث. وسوف يؤدي هذا إلى توفير فرص العمل في المشروعات الخاصة الجديدة، ولكن من غير المحتمل أن يتم ذلك بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في عدد المتعطلين بسبب عملية إعادة التشكيل في الزراعة وفي المشروعات الصناعية المملوكة للدولة، وبسبب الزيادة في عدد السكان الذين هم في سن العمل. ونتيجة لذلك، فإن من المحتمل، لبعض الوقت، ألا تهبط المعدلات الحالية للبطالة هبوطا كبيرا.

٢٠ - والواقع أنه على الرغم من انتعاش الناتج فإن العمالة ظلت تنخفض في أوروبا الشرقية خلال العام الماضي، وإن كان معدل الانخفاض قد اعتدل إلى حد ما في البلدان التي بدأ فيها الانتعاش في عام ١٩٩٢ أو عام

...



١٩٩٢. على أنه يلاحظ ضمن هذه الحالة الإجمالية أن العمالة تزداد بسرعة في القطاع الخاص، وخاصة في قطاعات الخدمات، وإن كان ذلك لم يحدث بعد بقدر يكفي لاستيعاب الخسائر في القطاعات المملوكة للدولة.

٢١ - وعلى ذلك فقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة، حيث تراوحت بين ١٠ و ١٨ في المائة في نهاية عام ١٩٩٤، باستثناء واضح هو الجمهورية التشيكية. وعلى الرغم من أن مستوى البطالة في أوروبا الشرقية بدأ وكأنه بلغ ذروته بتعطل نحو ٧,٥ ملايين من الأشخاص في أوائل عام ١٩٩٤، فإن من المحتمل أن يكون انخفاض الأرقام في بقية السنة (حوالي ٤ في المائة) انعكاسا لانخفاض عدد أفراد القوى العاملة بسبب التقاعد المبكر وأثر ما يسمى بظاهرة العامل اليائس. ومع ارتفاع وتزايد عدد الشباب المتعطلين وارتفاع وتزايد مستويات البطالة الطويلة الأمد، تعتبر البطالة مشكلة من أكثر المشاكل إلحاحا بين ما تواجهه حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال من مشاكل في الوقت الحاضر.

٢٢ - وقد تحقق شيء من التقدم في العام الماضي بالنسبة للعنصرين الرئيسيين الآخرين في ميزان الاقتصاد الكلي، وهما مستوى الأسعار المحلية وميزان المدفوعات.

٢٣ - وعلى جبهة التضخم فقد حدث تباطؤ هام في البلدان التي كانت زيادة الأسعار فيها أسرع منها في غيرها في عام ١٩٩٣. ففي كرواتيا ويوغوسلافيا، أدت برامج تحقيق الاستقرار التي نفذت في أواخر عام ١٩٩٢ وأوائل عام ١٩٩٤ إلى تخفيض حاد في معدلات التضخم، ولو أن إمكانية استمرار هذا المعدل المنخفض كانت محل شك في الربيع الأخير من عام ١٩٩٤ في يوغوسلافيا. ومن ناحية أخرى، فقد ثبت، بالنسبة لمجموعة البلدان التي تقود عملية الإصلاح، أن تخفيض معدلات التضخم إلى أرقام وحيدة هو عملية أصعب بكثير.

٢٤ - أما المركز الخارجي للاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال فقد تحسن بوجه عام تحسنا ملحوظا جدا في عام ١٩٩٤. فقد ارتفعت صادرات أوروبا الشرقية من السلع والخدمات بحوالي ١٨ في المائة (بالتقييم الدولارية)، أي ضعف معدل زيادة الواردات تقريبا، وكان ذلك هو العامل الرئيسي وراء الانخفاض الكبير الذي شهده العجز في الحسابات الجارية في أوروبا الشرقية: من ٨,٣ بليون دولار إلى ٢,٤ بليون دولار. وقد حدث هذا التحسن في جميع البلدان باستثناء هنغاريا حيث استمر العجز الكبير في الارتفاع. وهذا التحسن الكبير في الحسابات الخارجية، ولا سيما في نمو الصادرات، لم يكن أمرا متوقعا في بداية عام ١٩٩٤، وهو أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت النمو أكبر بكثير مما كان متوقعا.

٢٥ - وكان التقدم الذي حققته دول البلطيق عموما بالنسبة لاستقرار اقتصاداتها وإصلاح تلك الاقتصادات أفضل بكثير جدا مما حققته غيرها من أعضاء الاتحاد السوفيتي سابقا. ففي العام الماضي كان الإنتاج ما زال يهبط في لاتفيا ولتوانيا، وإن يكن ذلك بكميات أصغر كثيرا مما كانت عليه في عام ١٩٩٢، بينما يبدو أن إستونيا

...

قد وصلت إلى قاع الانكماش (النمو الصغرى). وكان هناك تقدم في تحقيق استقرار الاقتصادات الثلاثة: فقد أصبح العجز العام مسيطرا عليه إلى حد كبير، وهبطت معدلات التضخم هبوطا حادا خلال عام ١٩٩٤. ومع ذلك لا تزال معدلات التضخم مرتفعة (بين ٣٠ و ٥٠ في المائة تقريبا في السنة خلال الربع الأخير)، وتحولت موازين الحسابات الجارية بسرعة إلى العجز، وكان ذلك أساسا بسبب التوسع السريع في الواردات. ولا تزال العمالة في جميع دول البلطيق مستمرة في الهبوط نتيجة لتدهور الإنتاج الصناعي وعملية إعادة تشكيل المشروعات، ولكن من المدهش أن معدلات البطالة ما زالت منخفضة (٢ - ٦ في المائة) على الرغم من انهيار الإنتاج. وليس من السهل تقدير احتمالات المستقبل بالنسبة لدول البلطيق: فتتبع الوضع الحالي لاقتصاداتها أمر صعب نظرا لعدم اكتمال حساباتها القومية وما تتعرض له من مراجعة واسعة. ومن المتوقع أن تجتذب البلدان الثلاثة كلها كميات كبيرة نسبيا من الاستثمارات المباشرة الأجنبية، كما أن من المفروض أن يساعد ما هو منتظر من توقيع اتفاقات الارتباط مع الاتحاد الأوروبي على زيادة صادراتها إلى أوروبا الغربية. وهكذا يبدو أن ثمة احتمالا معقولا لحدوث نمو تقوده الصادرات وتدعمه الاستثمارات الأجنبية.

٢٦ - وعلى العكس من أوروبا الشرقية، فقد ظلت التطورات الاقتصادية في الاتحاد الروسي وغيره من أعضاء كومنولث الدول المستقلة غير مشجعة إلى حد كبير. ففي الاتحاد الروسي، استمر هبوط الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ بمعدل ١٥ في المائة، وهو معدل يزيد كثيرا عما كان متوقعا في بداية العام. وحدثت انخفاضات تزيد عن ذلك في ناتج معظم البلدان الأخرى في كومنولث الدول المستقلة، وخاصة في جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى حيث يؤدي النزاع المسلح إلى تدمير الأصول الإنتاجية.

٢٧ - وفي الوقت الذي استمر فيه انخفاض الناتج، تصاعد التضخم بشكل حاد في كثير من دول كومنولث الدول المستقلة حيث انعدمت بوجه عام السياسات النقدية والمالية الفعالة. ففي الاتحاد الروسي وأوكرانيا، انخفضت معدلات التضخم انخفاضا سريعا في البداية نتيجة للسياسات النقدية والمالية التضخيمية التي أخذ بها في أواخر عام ١٩٩٢، ولكن ذلك الأداء الناجح لم يستمر وبدأ التضخم يتصاعد من جديد في الخريف.

٢٨ - وعلى الرغم من الانخفاضات الكبيرة في الناتج، فإن معدلات البطالة ما زالت منخفضة جدا في الاتحاد الروسي وغيره من دول كومنولث الدول المستقلة، وإن كانت قد بدأت في الارتفاع. فقد تراوحت نسبة المتعطلين المسجلين في نهاية عام ١٩٩٤ بين ٠,٣ و ٢,١ في المائة من القوى العاملة (باستثناء أرمينيا حيث كان هذا المعدل أعلى بكثير). على أن كون هذه الأرقام أرقاما غير واقعية يتبين من التقديرات الرسمية فيما يتعلق بالاتحاد الروسي، وهي تعطي معدلا قدره ٢,١ في المائة على أساس عدد المتعطلين المسجلين ولكنها تعطي ٧,١ في المائة على أساس التعريف المصطلح عليه في منظمة العمل الدولية. ومع ذلك فإن انخفاض البطالة في كومنولث الدول المستقلة ليس مجرد حيلة إحصائية: فهو يعكس، فيما يعكسه، الموقف المتخذ بالنسبة لسياسة الاقتصاد

.../...

الكلي وانعدام وجود برامج متسقة لعملية إعادة التشكيل، مما أدى إلى زيادة كبيرة في العمالة الزائدة (أو البطالة المستترة) في المشروعات الكبيرة المملوكة للدولة.

٢٩ - وعلى عكس أوروبا الشرقية، فإن الاتحاد الروسي يعاني تدهورا حادا في حساباته القومية، التي تحولت تحولا سريعا من وجود فائض في عام ١٩٩٢ إلى وجود عجز بنفس القدر في عام ١٩٩٤ (٣ بلايين من الدولارات تقريبا). وقد ظل الفائض التجاري على حاله تقريبا، بحيث كان تدهور الحساب الجاري راجعا أساسا إلى الزيادة الكبيرة في العجز بالنسبة للخدمات (خاصة بالنسبة للسياحة التي زاد العجز بالنسبة لها بمقدار ٢,٦ بليون دولار) وفيما يتعلق بصافي الفوائد المدفوعة في الخارج.

٣٠ - ولا يزال تقدير احتمالات المستقبل في المدى القصير بالنسبة للاتحاد الروسي أمرا بالغ الصعوبة. والمحتمل، فيما يبدو، هو أن يكون هناك مزيد من التدهور في الإنتاج، وإن يكن بقدر أقل، في عام ١٩٩٥. ولكن هذه الاحتمالات تتوقف بدرجة حاسمة على ما إذا كان من الممكن أن تستمر سياسات تحقيق الاستقرار على نحو متسق بدون أن تخرجها عن طريقها مطالب أصحاب المصالح في القطاعين الزراعي والصناعي. إن صانعي السياسات يواجهون الآن، وبعد ثلاث سنوات من المحاولات غير الموفقة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الروسي، مشكلة مصداقية يتعين عليهم التغلب عليها. ولا تزال مسألة ما إذا كان الاتفاق الأخير الذي عقد مع صندوق النقد الدولي يمكن أن يميل بالميزان لصالح مجموعة فعالة من سياسات تحقيق الاستقرار وإعادة التشكيل من المسائل الرئيسية التي يكتنفها الغموض. على أن اللحظة التي تظهر فيها علامة تشير إلى تحرك السياسات في الاتجاه الصحيح ستكون هي اللحظة المناسبة لتحرك برنامج جيد التنسيق من المساعدات الدولية لدعم جهود الإصلاح.

#### ثانيا - خمس سنوات من الإصلاح: نظرة سريعة على ما كان

٣١ - ليس من السهل إذا ما ألقى المرء نظرة إلى الوراء على طريق الإصلاح الشاق في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا منذ عام ١٩٨٩ أن يضع حسابا ختاميا لتلك الفترة. فمن الواضح أنه قد تحقق تقدم هام في إنشاء المؤسسات الديمقراطية وفي تحويل الاقتصادات المخططة مركزيا إلى نظم سوقية. ولكن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لهذا التحول كانت أعلى بكثير مما كان متوقعا. فالركود الاقتصادي الطويل، ومستويات البطالة المرتفعة، والانخفاض الحاد في مستويات الضمان الاجتماعي، والفروق المتسعة في الدخل والثروات، وانخفاض المعايير الصحية، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، كل ذلك قد أسهم فيما تحقق من إحباط وخيبة أمل ومن توترات سياسية متزايدة. ونتيجة لذلك، فإن الحالة النفسية السائدة الآن بين سكان أوروبا الشرقية تختلف اختلافا كبيرا عن حالة الحماس والأمل التي بعثها سقوط حائط برلين في أواخر عام ١٩٨٩. وإنه لمن المفارقات الغريبة أن الحكومات في جميع بلدان أوروبا الشرقية، باستثناء بلد واحد، هي الآن في أيدي قوى سياسية ذات جذور مباشرة في النظام الشيوعي،

.../...

٣٢ - وربما كان التباين الشاسع بين التوقعات والواقع هو أهم عامل واحد وراء ما حدث مؤخرا من تحول في المناخ السياسي والاجتماعي في المنطقة. ولا تزال مسألة ما إذا كان هذا الانتقال أمرا كان يمكن أن يكون أقل تكلفة من حيث الخسائر الاقتصادية والخسائر في الرفاه الاجتماعي وما إذا كان اتباع سياسات مختلفة كان يمكن أو كان ينبغي أن يقلل هذه التكاليف إلى أدنى حد، ما زالت هذه المسألة موضع مناقشات حامية بين الاقتصاديين ومقرري السياسات، والأرجح أنها ستظل كذلك لبعض الوقت. على أن ثمة توافقا شبه كامل في الآراء على أن الركود الاقتصادي كان أعمق وأطول بكثير مما كان متوقعا في البداية وعلى أن التحول لم ينجز بعد كثيرا مما وعد به صراحة أو ضمنا.

#### ألف - بناء الرأسمالية: ارتفاع التوقعات وهبوطها في أوروبا الوسطى

٣٣ - من المفيد أن نتذكر ما كانت عليه تلك التوقعات في ١٩٨٩ - ١٩٩٠. كيف كانت الرؤى الأولى للتحول من الخطة إلى السوق ومن الاشتراكية الشمولية إلى الديمقراطية؟ وماذا كانت النتيجة المأمولة لهذا التحول؟ ومن المهم، في الإجابة على هذين السؤالين، أن نتذكر الهوة التي كانت توجد بين التوقعات الشعبية، وهي توقعات أوجدها في المقام الأول الأداء السيء لنظام التخطيط المركزي مقارنة بالاقتصادات الغربية، وتوقعات الصفوة السياسية من ناحية أخرى.

٣٤ - وقد كانت برامج الإصلاح الأولى تتألف من مجموعات متفاوتة من تدابير تحقيق الاستقرار، والإصلاحات المؤسسية، والسياسات الهيكلية، بما في ذلك التحول إلى القطاع الخاص. وكان الانضباط النقدي والمالي يستهدف خفض التضخم وإعادة التوازن المالي وتهيئة الجو لبيئة مستقرة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي. وكان المتوقع أن يساعد تحرير القطاع الخارجي في تحديد الأسعار النسبية الصحيحة وأن يفرض قدرا مطلوبًا من المنافسة في السوق المحلية. وكان المتوقع أن تتدفق الموارد من الشركات الخاسرة إلى الأنشطة المربحة الجديدة التي سيطلع بها ويديرها أساسا المنظمون الجدد في القطاع الخاص. وكان المتوقع أن يرتفع المستوى العام للرفاه الاجتماعي، وإن كان المتوقع أيضا أن يكون هناك بعض الخاسرين، وخاصة في القطاعات التي كانت تتمتع بامتيازات استثنائية في ظل التخطيط المركزي: الصناعة الثقيلة، والمعادن، والتعدين، والبيروقراطية. على أنه كان متوقعا أن تظل تكاليف التكيف محدودة نسبيا، وأن يكون سبب ذلك، جزئيا، هو الاستثمارات المباشرة الأجنبية الكبيرة التي كان متوقعا أن تتدفق على الاقتصادات التي تمر بمرحلة التحول يجذبها إليها انخفاض تكاليف الأيدي العاملة والأسواق البكر.

٣٥ - ولم يكن متوقعا أن تتم عملية التحول بسرعة؛ وكان واضحا، لأغلبية من مقرري السياسات على الأقل، أن إنشاء نظام سوقي كفء سوف يحتاج إلى عدد من السنوات. على أنه كان من المفترض أيضا أن بعض الفوائد على الأقل سوف يتحقق بسرعة، وخاصة فيما يتعلق بالقضاء على نقص السلع، وتحسين الوصول إلى السلع

والخدمات، وتحرير الأنشطة التجارية. وإذا كانت معظم الحكومات التي انتهجت طريق الإصلاح لم تحدد تواريخ معينة فإن الأدلة غير المباشرة توحي بأنها جميعا كانت تتوقع أن يستأنف النمو الاقتصادي بعد فترة قصيرة نسبيا يتم فيها التكيف، وربما توقعت أن يتم ذلك خلال سنة أو سنتين.<sup>(٣)</sup>

٣٦ - ومن ناحية أخرى فقد كانت التوقعات الشعبية أكثر بعدا عن الواقعية بكثير. فقد كان النقد الواسع لعدم الكفاءة والإخفاق في التخطيط المركزي متسقا تماما مع أثر البيان العملي كما تبدى في أسواق الوفرة في الاقتصادات الغربية: وكانت النتيجة هي افتراض شعبي شاع على نطاق واسع وهو أن استبدال الرأسمالية بالشيوعية سيكون عملية يسيرة، وأن هذا التحول سوف يؤدي إلى تحسين كبير وسريع في مستويات معيشة سكان أوروبا الشرقية التي ظلت منخفضة لمدة طويلة.

٣٧ - وقد تبين أن الواقع كان أقسى بكثير من التنبؤات المستمدة من هذه السيناريوهات الجميلة. فقد أصاب الركود والبطالة جميع بلدان المنطقة بضربات قوية. ولما تبين أن التحسين لم يأت بسرعة كما كان متوقعا، اتهمت حكومات الإصلاح بعدم الكفاءة وبسوء التصرف والفساد؛ وفي كثير من الأحيان تم اللجوء إلى نظريات التآمر لتفسير انعدام النجاح. فقد كان من المستحيل على كثير من الناس أن يفهموا كيف يكون الانعزال عن الشيوعية عملية أليمة بهذا القدر. وقد انتشر هذا التعب من الإصلاح، وتبدى في التغيير الكثير للحكومات وفي تحول التأييد السياسي لصالح أحزاب المعارضة التي كانت في بعض الأحيان أحزابا تسعى إلى مجرد استرضاء الجماهير.

#### باء - أهي رأسمالية وليدة؟

٣٨ - لا سبيل إلى إنكار أن بلدان أوروبا الشرقية قد قطعت شوطا طويلا منذ بدأت تحولها من الرأسمالية قبل خمس سنوات مضت. فقد أقيمت فيها جميعا نظم سياسية ديمقراطية وتعددية وليس هناك احتمال يذكر لعكس الاتجاه نحو الاقتصاد السوقي. فقد تم التخلص من القيود المعيقة للحركة التي كان يفرضها التخطيط المركزي والضوابط المفروضة من الدولة: إذ تم تحرير الأسعار، وأصبحت العملات المحلية قابلة للتحويل، وأصبحت للمستهلكين والمنتجين أساسا حرية اتخاذ القرارات وفقا لما يفضلونه. وتم تخفيض التضخم تخفيضا كبيرا، كما تم القضاء على حالات النقص الواسعة الانتشار في السلع والخدمات. ويقوم الآن قطاع خاص دينامي بإنتاج جزء كبير من الناتج، وتوفر الأسواق المحلية مجموعة كبيرة من السلع والخدمات شبيهة بما هو متوافر في بلدان أوروبا الغربية. ويتبين من الإحصاءات الوطنية الرسمية أن نصيب القطاع غير المملوك للدولة في الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز بالفعل ٥٠ في المائة في معظم البلدان، وهذا مؤشر على المسافة الهائلة التي تم قطعها منذ عام ١٩٨٩ عندما كان ذلك النصيب يقل عموما عن ٥ في المائة (باستثناء بولندا حيث كان يصل إلى نحو ٣٠ في المائة لأن الزراعة كانت في معظمها ضمن القطاع الخاص). ومع أن من الواجب أن تعامل هذه الإحصاءات في شيء من

الحذر لأن قواعد الإبلاغ الإحصائي والتصنيف القطاعي ليست دائما واضحة أو متسقة، فإن التغيير الجذري في هيكل الملكية تغيير لا تخطئه العين.

٢٩ - كذلك حققت حكومات البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال تقدما كبيرا في تحقيق تكامل اقتصاداتها مع الاقتصاد السوقي العالمي: فمعظم تجارتها الخارجية يتم الآن مع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو وبأسعار الدولية وبالعملات القابلة للتحويل، كما عزز اتصالاتها الدولية تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي والاستثمار في حوافظ الأوراق المالية. وقد تم إنشاء وتطوير كثير من المؤسسات السوقية الجديدة، مثل سوق الأوراق المالية، والصكوك النقدية والائتمانية، والقوانين المناهضة للاحتكار، وتشريعات الإفلاس، الخ. وبنهاية عام ١٩٩٤، كان معظم اقتصادات أوروبا الشرقية قد تجاوزت النقطة الدنيا في الركود الاقتصادي: ويبدو أن الانتعاش الذي طال انتظاره قد بدأ.

٤٠ - ولا شك في أن النتائج التي تحققت في عملية الانتقال حتى الآن تبعث على تصديق ما ظهر مؤخرا من دعاوى تقرر أن الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال قد وضعت الأساس الضروري لاقتصاد سوقي وطيد الأركان.<sup>(٤)</sup> كما أن هذه النتائج تظهر أن القرار الاستراتيجي الذي اتخذته تلك البلدان بإلغاء التخطيط المركزي وتنظيم اقتصاداتها وفقا لقواعد السوق ومبادئه كان قرارا له ما يبرره. على أنه على الرغم من جميع هذه المنجزات كانت هناك بعض مظاهر الإخفاق وبعض بواعث خيبة الأمل. فالواقع أنه بعد خمس سنوات من بناء الرأسمالية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال لا تزال هذه الرأسمالية في طفولتها: فهي تنمو بسرعة ولكنها لا تزال غير ناضجة وفي حالة مضطربة.

جيم - ركود مرحلة الانتقال: أعمق مما ينبغي، وأطول مما ينبغي

٤١ - ربما كانت النتيجة الأكثر إقلاقا والأبعد عما كان متوقعا من ثورات عام ١٩٨٩ هي ما سمي بركود مرحلة الانتقال، وهو الركود الذي أدى إلى هبوط الإنتاج والعمالة إلى أدنى بكثير من مستوى كل منهما فيما سبق مرحلة الانتقال. وتوضح الإحصاءات الرسمية أن الانكماش التراكمي الذي شهده الإنتاج بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢ في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال كان انكماشا هائلا لم يسبق له مثيل منذ الكساد الكبير الذي شهدته الفترة ١٩٢٩-١٩٣٣. وكان الركود أشد ما كان في بلغاريا ورومانيا، وهما البلدان اللذان يعتبران أقل بلدان أوروبا الشرقية استعدادا للإصلاحات السوقية، وفي كل بلدان الاتحاد السوفياتي سابقا تقريبا. ومن السمات المشتركة الأخرى أن الهبوط التراكمي للنتاج الصناعي (الإجمالي) كان أكبر، بنسبة تزيد عموما على النصف، من الهبوط في الناتج المحلي الإجمالي؛ وبنهاية عام ١٩٩٢، تجاوز ذلك الهبوط ٥٠ في المائة في أسوأ الحالات (الاتحاد الروسي وبلغاريا ورومانيا ودول البلطيق).

٤٢ - ولم يكن ما يدعو إلى الدهشة في هذا الركود هو هبوط الإنتاج في ذاته - لأنه كان من المتوقع في الواقع أن يحدث قدر من الركود - بل كان المدهش هو ما بلغه من العمق والانتعاش والاستمرار وأن ما تبعه من تكيف على جانب العرض كان بالغ الضعف. فقد كانت غالبية التنبؤات الرسمية، التي صاحبت بدء برامج تحقيق الاستقرار مع - الإصلاح، تتوقع انكماشاً مؤقتاً ومعتدلاً نسبياً في الإنتاج، يعقبه انتعاش قوي تغذيه زيادة الكفاءة واتساع أنشطة قطاع الأعمال الخاص، وتدفعات الاستثمار الأجنبي.<sup>(٥)</sup> على أن ما حدث في الواقع هو أن سلوك الإنتاج سار على نمط اتخذ شكل الحرف L بدلاً من أن يتخذ شكل الحرف U.

٤٣ - ولا يزال ما اتصف به الركود من عمق واستمرار غير متوقعين لغزا يحتاج إلى تفسير. وفي معظم الحالات كانت المحاولات التي بذلت لتفسيره تركز على الخصائص الهيكلية والمؤسسية للاقتصادات المخططة مركزياً. وعلى وجه التحديد، فقد قيل إن جزءاً كبيراً من الناتج الذي سبق إنتاجه قد أصبح، لأسباب مختلفة، شيئاً لا يمكن أن يستمر في ظل النظام الجديد المعتمد على السوق.<sup>(٦)</sup> ولكن عملية إعادة التشكيل الضرورية كانت في نفس الوقت عملية بطيئة بطبيعتها.<sup>(٧)</sup>

٤٤ - على أن هذا الانخفاض العميق في الإنتاج لا يزال ظاهرة محيرة، لأن مجرد انهيار النظم الشيوعية كان مفروضاً أن يؤدي إلى تحسين كبير وسريع في الأداء الاقتصادي وفي مستويات المعيشة، لسبب محدد هو أن النظام الشيوعي التقليدي كان ينظر إليه عادة على أنه نظام مسرف في التبريد وانعدام الكفاءة. وعلى ذلك فقد كان ينظر إلى إلغاء نظام التحكم والانتقال إلى الاقتصاد السوقي على أنهما تجديد اجتماعي - اقتصادي يزيد الكفاءة والرفاه. وعلى ذلك فإن مما يبعث على الدهشة أن معظم الخبراء يميلون الآن إلى اعتبار الهبوط الذي شهده الإنتاج في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال على أنه شيء طبيعي تماماً ولا مفر منه إلى حد كبير.

٤٥ - وقد قدمت خلال السنوات القليلة الماضية عدة تفسيرات محتملة لركود فترة الانتقال. وتتراوح هذه التفسيرات من نقص الطلب على مذهب كينز إلى التفسيرات المؤسسية على مذهب شومبيتر، ومن مفاهيم الجمود والتشوه الهيكليين اللذين يتسم بهما أي اقتصاد من النوع السوفياتي إلى وجهات النظر التي تعتبر الركود حيلة إحصائية. وليس بين هذه التفسيرات ما هو مقنع تماماً، ولكنها معاً تسمح باستخلاص بعض النتائج.

٤٦ - وأولى هذه النتائج هي أنه ينبغي أن يلاحظ أن هذا الركود كان حقيقياً ولم يكن متوهماً: فصحيح أنه لا يبدو شك في أن الإحصاءات الرسمية تميل فعلاً إلى المبالغة في مدى الهبوط الفعلي في الإنتاج، ولكن من الممكن أيضاً أن يقال إن هامش الخطأ هو على الأرجح أصغر مما هو معتقد عموماً.<sup>(٨)</sup> والنتيجة الثانية هي أن هذا الركود كان هو النتيجة المشتركة لمجموعة من العوامل أحدثت أثرها من جانبي الطلب والعرض على السواء؛ ولكن الأثر السلبي لبرامج تحقيق الاستقرار على الطلب المحلي يبدو كبيراً جداً. ويمكن أن يقال الآن، بعد معرفة ما حدث، إنه ربما كانت سياسات تحقيق الاستقرار سياسات مسرفة في التقييد، إذ كانت تسترشد بحكم خاطئ هلى

.../...

درجة اختلال الاقتصاد الكلي في البداية. والنتيجة الثالثة هي أنه ربما كان المتوقع أن التحول عن الشيوعية سوف يؤدي إلى مكاسب كبيرة مما تتحدث عنه نظرية الكفاءة السينية تؤدي عموماً إلى توسع الانتاج وليس إلى انكماشه<sup>(٤)</sup> وكون هذه المكاسب لم تتحقق يؤكد إسراف التفاؤل الذي ساد في عام ١٩٨٩ فيما يتعلق باستجابة جانب الطلب في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال. أما مسألة ما إذا كان من الممكن أن تؤدي مجموعة مختلفة من السياسات إلى استجابات أقوى من جانب العرض على مستوى الاقتصاد الجزئي فهي مسألة قابلة للمناقشة.

#### دال - البطالة الهيكلية

٤٧ - من القضايا المقررة في علم الاقتصاد المقارن التقليدي أن مستويات العمالة شبه الكاملة في ظل التخطيط المركزي كانت مستويات صناعية تحققت بسبب قلة الانضباط في العمل والالتزام الأيدولوجي بالعمالة الكاملة وانخفاض الأجور. وعلى ذلك فإن عمليات الاستغناء عن العمال التي تمت على نطاق واسع خلال مرحلة الانتقال كانت عمليات متوقعة، ولكن كان المفترض أيضاً أن الزيادة السريعة في الطلب على الأيدي العاملة مع التوسع في قطاع الخدمات وقطاع الأعمال الخاص سوف تمتص معظم الأيدي العاملة الزائدة في الصناعة وأن البطالة ستظل معتدلة. لكن ما حدث في الواقع هو أن نسبة البطالة في معظم بلدان أوروبا الشرقية تزيد على ١٠ في المائة من القوى العاملة وأنها ظلت مرتفعة على الرغم من الانتعاش الذي بدأ في الانتاج.

٤٨ - والرسالة الهامة التي تنطق بها إحصاءات أسواق العمل ليست هي فقط أن معدلات البطالة مرتفعة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، بل هي أيضاً أنه لم يحدث إلا تخفيض محدود في العمالة الزائدة (كما يدل عليه الفرق بين التغيير التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي والتغيير التراكمي في العمالة) بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٤. فبلغاريا وبولندا هما البلدان الوحيدان اللذان انخفض فيهما مستوى العمالة بما يتفق عموماً وانخفاض الناتج، وبذلك ظل المستوى الأصلي للعمالة الزائدة دون تغيير عملياً؛ أما في جميع البلدان الأخرى، وخاصة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، فقد ارتفع مستوى العمالة الزائدة بما ينطوي عليه ذلك من آثار سلبية واضحة بالنسبة لإنتاجية العمل وللأجور.

٤٩ - ولما كان السبب الرئيسي لارتفاع معدل البطالة هو الركود المصاحب لفترة الانتقال فقد كان المتوقع من حيث المبدأ أن يؤدي الانتعاش إلى تخفيف حدة المشكلة على الأقل. ومن سوء الحظ، أن الانتعاش الذي بدأ في الظهور لا يمكن أن يتوقع منه أن يؤدي إلى تحسين جذري في حالة سوق العمل، لأن تدفق الوظائف الجديدة يرجح أن يلغي أثره عموماً المنضمون الجدد إلى جموع المتعطلين، القادمون من المدارس ومن القطاع الزراعي المكتظ ومن المشروعات المملوكة للدولة التي أخذت في التقلص. ونتيجة لذلك، فإن من المرجح أن تضطر البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال إلى توطيد نفسها على تقبل معدلات للبطالة ذات رقمين خلال عدة سنوات قادمة.



٥٠ - على أن البطالة إذا طال أمدها وارتفعت معدلاتها تنطوي على مخاطر حقيقية. وأول هذه المخاطر أنه كلما زاد عدد من يظلون بلا عمل لفترة طويلة فإنهم يميلون إلى الانسحاب نهائياً من صفوف القوى العاملة الناشطة بسبب فقدانهم للمهارات. وهكذا فإن هذا الأثر النفسي سوف يؤدي في المستقبل إلى تخفيض الناتج الممكن في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال ويلقي بأعباء إضافية على ميزانياتها بسبب الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي الواسعة. وقد أخذت نسبة المتعطلين لفترات طويلة (أكثر من ١٢ شهراً بلا عمل) في مجموع المتعطلين تزداد تدريجياً في أوروبا الشرقية، وهي تبلغ الآن أكثر من ٤٠ في المائة في المتوسط وما يقرب من ٦٠ في المائة في بلدين مثل بلغاريا وسلوفانيا. ومن الحقائق الأخرى المثيرة للقلق أن عدد الشباب وخريجي المدارس بين المتعطلين أخذ في الازدياد - وهذا اتجاه ينطوي على خطر كبير هو بقاؤهم بلا عمل بصورة دائمة أو شبه دائمة. والمعاني التي ينطوي عليها ذلك هي معان تبعث على القلق الشديد: إذ أن الأمر لا يقتصر على ما يرجح أن يعانيه الاقتصاد بسبب تبيد الموارد البشرية، بل يمتد إلى ما يحتمل أن يتعرض له الاستقرار الاجتماعي والسياسي من تهديد إذا تعطل عدد من الناس أكبر مما ينبغي لفترات أطول مما ينبغي. ولا توجد حلول سهلة لهذه المشكلة، ولكن السياسات الهيكلية التي تستهدف تحسين عمل أسواق العمل والسياسات الإيجابية بالنسبة لتلك الأسواق، بما في ذلك برامج التدريب وإعادة التدريب، هي فيما يبدو مجالات العمل التي ينبغي أن تكون لها الأولوية. على أنه يتعين أن يكون هناك إنعاش يؤدي إلى نمو الناتج بمعدلات قابلة للاستمرار وموفرة لفرص العمل إذا أريد تخفيض التدفق إلى جموع المتعطلين تخفيضاً كبيراً.

#### هـ - التضخم المستمر

٥١ - كان ارتفاع معدلات التضخم والنقص الواسع في السلع والخدمات ظاهرتين تميزت بهما الأيام الأخيرة لنظام التخطيط المركزي. وقد أدى تحرير الأسعار والتخفيض الأولي لقيمة العملات المحلية إلى زيادة الضغوط التضخمية؛ والواقع أن التضخم التصحيحي في معظم البلدان قد تجاوز بدرجة كبيرة المستويات التي كانت مستهدفة في برامج تحقيق الاستقرار. وهكذا فقد كانت إعادة الاستقرار الأساسي للأسعار هدفاً من الأهداف الرئيسية لحكومات الإصلاح. وقد أظهرت التجربة أن تخفيض التضخم من مستوياته التي اقتربت من مستويات التضخم الجامح إلى نسب مقدور عليها هو مهمة سهلة نسبياً ويمكن إنجازها بسرعة بتنفيذ التدابير المعتادة للانضباط المالي في إطار برامج موثوق بها ومتسقة. على أن معظم بلدان أوروبا الشرقية التي نجحت في تخفيض التضخم إلى ما يتراوح بين ٧٠ و ٤٠ في المائة سنوياً تجد من الصعب جداً فيما يبدو المضي في تخفيضه إلى معدلات ذات رقم واحد.

٥٢ - واستمرار التضخم عندما يسمى بالمستويات المعتدلة لا يمكن تفسيره بسهولة بالنظريات المعتادة.<sup>(١٠)</sup> فنمو عرض النقود لا يبدو أنه كان عاملاً أساسياً من عوامل التضخم، لأنه تخلف بوجه عام عن مؤشر أسعار المستهلكين في جميع بلدان أوروبا الوسطى (باستثناء الجمهورية التشيكية التي يعتبر معدل التضخم فيها، مع

ذلك، أدنى معدل في المنطقة)، وكان تخلفه أكثر في الاتحاد الروسي وسائر أعضاء كومنولث الدول المستقلة. كذلك فإنه لا يوجد نمط موحد لتأثير العجز في الميزانية. فمع أنه توجد فيما يبدو صلة واضحة بين العجز في الميزانية والتضخم في الاتحاد الروسي وأكرونيا، فإن الدليل أقل وضوحاً بالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية (ففي هنغاريا وسلوفاكيا كانت معدلات التضخم أدنى ومستويات العجز في الميزانية أعلى من نظائرها في بولندا أو رومانيا). وقد استمرت السيطرة على الأجور في كل أنحاء المنطقة، حيث كانت عموماً تزيد بأقل من زيادة أسعار المستهلكين (ومرة أخرى، فقد كانت الاستثناءات تشمل البلدان التي كانت فيها معدلات التضخم أدنى معدلات في المنطقة).

٥٣ - وحتى في البلدان التي يعتبر فيها التضخم معتدلاً، فقد تراوح معدله بين ١٠ و ١٣ في المائة في الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وبلغ ٣٣ في المائة في بولندا، والأرجح أن هذه المعدلات سيكون لها أثر سلبي على النشاط الاقتصادي. ولا تزال أسعار الفائدة، الإسمية والحقيقية على السواء، أسعاراً مرتفعة، وهذا أمر يعوق الإنعاش الاقتصادي؛ ولا يزال انعدام التيقن سائداً في قطاع الأعمال التجارية ومن ثم لا يمتد بصر المستثمرين إلا إلى آفاق قصيرة؛ وإثارة القلاقل الاجتماعية واردة بسبب الآثار غير المرغوب فيها للتضخم على إعادة توزيع الدخل.

٥٤ - وطبيعة التضخم الحالي تبدو مختلفة عن طبيعة التضخم الذي لوحظ في المراحل الأولى لعملية الانتقال عندما كانت صدمات التحرير، والطلب الزائد، وتحويل العجز المالي إلى نقود، تقوم بأهم الأدوار. والسبب الرئيسي للتضخم المعتدل هو، فيما يبدو، بعض الآليات التي استمرت بالقصور الذاتي مثل المشاريع المختلفة لربط الأجور والمعاشات بالتضخم، وعمليات التعديل المتكررة في أسعار صرف العملات الأجنبية، والزيادات الدورية في أسعار السلع الأساسية (وخاصة الطاقة والأغذية)، والتوقعات التضخمية. ومحاولات وقف هذا التضخم باللجوء إلى الأدوات المعتادة للسياسة النقدية المتشددة لا تكون فعالة جداً في أغلب الأحيان، وخاصة عندما تؤدي تدفقات رأس المال القصيرة الأجل إلى زيادة عرض النقود المحلي في ظل أسعار صرف ثابتة (كما هي الحال في بولندا والجمهورية التشيكية). ولا شك في أنه ما زالت هناك حاجة إلى سياسة نقدية محافظة، ولكن هذه السياسة ينبغي أن ترتبط بإجراءات أخرى تقلل التوقعات التضخمية من خلال كسر الآليات التي استمرت بالقصور الذاتي.

#### واو - إصلاح المشروعات والتحول إلى القطاع الخاص

٥٥ - لقد كان مقررو السياسات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال يدركون بوضوح عوامل الضعف المتأصلة في المشروعات التقليدية المملوكة للدولة. وكانوا يدركون، فيما يبدو، أن هذه المشروعات، ما لم يتم إصلاحها، ستسلك على الأرجح سلوكاً ضاراً في بيئة سوقية، وذلك بسبب هيكل الحوافز المشوه الذي لا يواجه

.../...

المديرين فحسب بل يواجه أيضا المصارف والعمال والهيئات الحكومية. وفي المرحلة الأولى، كان يتم تجنب هذه المخاطر من خلال سياسات صارمة للدخول أداها الضرائب، ثم تحويل تلك المشروعات إلى القطاع الخاص فيما بعد. ومع ذلك فإن عناصر سياسات تحقيق الاستقرار في معظم البلدان توحى بأنها قامت على افتراض ضمني هو أن نمط استجابة المشروعات المملوكة للدولة لإجراءات تحقيق الاستقرار سيكون بوجه عام مماثلا للنمط الذي لوحظ في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو. وقد يساعد هذا في تفسير عدم القيام بإصلاحات مبكرة في المشروعات والمصارف المملوكة للدولة والبطء الذي سارت به عملية التحويل إلى القطاع الخاص. والواقع أن المشروعات المملوكة للدولة بدلا من أن تقوم بوقف الإنتاج غير المتمم بالكفاءة، وتوفير العمالة الزائدة، والاستجابة إلى إشارات السوق بالطريقة المعتادة التي تسعى إلى تعظيم الأرباح، فضلت أن ترفع الأسعار، وأن تحمي العمالة، وأن تسعى سعيًا مكثفًا للحصول على دعم الحكومة ومساعدتها.

٥٦ - وقد ثبت أن سياسات الدخول، وإن كانت قد أدت إلى تخفيض التوقعات التضخمية، لم تنجح إلا جزئيا في فرض الانضباط بالنسبة للأجور والإبقاء على البطالة عند مستويات منخفضة؛ بل أثبتت هذه السياسات في كثير من الحالات أنها عائق أمام عملية إعادة التشكيل، وكانت في كثير من الأحيان تعتبر سياسات غير عادلة من الناحية الاجتماعية وغير مقبولة من الناحية السياسية. ومن ناحية أخرى فقد تبين أن عملية التحويل إلى القطاع الخاص أصعب بكثير وأكثر استغراقا للوقت بكثير مما كان متوقعا في البداية.

٥٧ - ومن وجهة النظر الاقتصادية، فقد كان دور التحويل إلى القطاع الخاص هو إدخال عنصر الكفاءة في إدارة الشركات وتوفير مصادر تمويل إضافية للمشروعات.<sup>(١١)</sup> وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان ينظر أيضا إلى عملية التحويل إلى القطاع الخاص على أنها سند هام، بل السند الأول في كثير من الحالات، لعملية التحول السياسي. وبعبارة شديدة التعميم، فقد اتبعت في عملية التحويل إلى القطاع الخاص استراتيجيتان مختلفتان: إحداهما اعتمدت على توزيع أصول الدولة مجانا على الجمهور بوجه عام؛ والأخرى اتبعت نهجا تجاريا تعامل فيه كل حالة حسب ظروفها. وفي الاستراتيجية الأولى، يمكن أن يتم نقل حقوق الملكية بخطوات سريعة نسبيا، ويتم توسيع نصيب القطاع غير المملوك للدولة في الاقتصاد "بجرة قلم". على أن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة هي أساسا ميزة السرعة. أما بالنسبة للأهداف الاقتصادية لعملية التحويل إلى القطاع الخاص، فإن تحقيق الإدارة الفعالة للشركات عملية تستغرق وقتا أطول من ذلك بكثير، لأن مشاريع التوزيع المجاني تؤدي إلى تفتيت الملكية وشيوع ظاهرة الملاك السلبيين. ونتيجة لذلك، فإن المديرين يكونون قد تحرروا من سيطرة الحكومة ولكنهم لم يخضعوا لسيطرة الملاك الجدد. ولا يمكن فرض الضوابط الفعالة إلا بطريقة تدريجية، بغض النظر عن السرعة التي يتم بها توزيع حقوق الملكية الشكلية. وثمة مثل جيد يوضح هذه المشكلة وهو نتائج التحويل إلى القطاع الخاص في الجمهورية التشيكية التي يعتبرها الكثيرون أنجح عملية من هذا القبيل في أوروبا الشرقية. فعلى الرغم من أن الدولة استطاعت أن تتخلص من أكثر من نصف ممتلكاتها الصناعية خلال أقل من ثلاث سنوات، فإن سلوك المشروعات لم يتغير كثيرا في الواقع، إن كان قد تغير أصلا، إما لأن الملاك الجدد مشتتون أو لأنهم، إذا كانت

لهم أنصبة استراتيجية، عاجزون عن ممارسة التأثير المطلوب على المديرين لانعدام المعلومات أو لتعارض المصالح أو للسلبية عموماً. وهكذا فإن المشروعات التي حولت إلى القطاع الخاص ليست مشروعات مملوكة للدولة، ولكنها ليست بعد مشروعات خاصة بالمعنى المتعارف عليه لهذا التعبير في الغرب. وفضلاً عن ذلك، فإنه لم توجه إلى هذه المشروعات إلا أموال محدودة نتيجة لهذا الأسلوب الذي اتبع في عملية التحويل إلى القطاع الخاص. والتحويل إلى القطاع الخاص بنظام الكوبونات الذي اتبع في الاتحاد الروسي هو مثال آخر لتحويل الملكية تحويلًا شكلياً سريعاً من أيدي الدولة بدون أن تعقبه إدارة فعالة أو تدفق لرؤوس الأموال الجديدة.

٥٨ - وفي ظل الاستراتيجية الأولى، حيث يباع المشروع المملوك للدولة إلى مالك جديد (أو ملاك جدد) يتم على الفور الأخذ بنظام الإدارة المتبع في الشركات، ويتوافر التمويل الإضافي في أغلب الأحيان، ويبدأ اتخاذ إجراءات التكيف الضرورية؛ ولكن هذه الاستراتيجية، لكونها تنفذ حالة فحالة، تستغرق وقتاً طويلاً حتى يتم على نحو فعال تحويل أغلبية المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. وعلى ذلك فإن المسألة المحيرة هي مسألة الاختيار بين تحويل إلى القطاع الخاص يتم على نطاق واسع ولكنه غير عميق وبين تحويل إلى القطاع الخاص يتسم بالعمق ولكنه يتم على نطاق ضيق. وأياً ما كان البديل الذي يتم اختياره فإن استكمال عملية إعادة التشكيل الاقتصادي سوف تستغرق سنوات.

٥٩ - ومن الدروس الهامة التي يمكن استخلاصها من تجربة السنوات الخمس الأخيرة أنه قد يكون من المستصوب الأخذ باستراتيجية مختلطة تجمع بين عناصر من كل من التوزيع المجاني والبيع التجاري. وثمة درس هام آخر وهو أن المعدل الذي يتم به تطبيق نظام الإدارة المتبع في الشركات تطبيقاً فعالاً في المشروعات التي تم حديثاً تحويلها إلى القطاع الخاص ينبغي أن يكون اعتباراً هاماً في تحديد السرعة التي تمضي بها عملية التحويل إلى القطاع الخاص. ولما كان من غير الممكن تحقيق الإدارة السليمة بين يوم وليلة، فإنه سيكون من المتعين أن يبقى عدد كبير من المشروعات لبعض الوقت مملوكاً ويعمل في إطار الملكية غير الخاصة. على أن ثمة عدة خطوات يمكن اتخاذها للإقلال إلى أدنى حد من الخسائر الناجمة عن سوء الإدارة المحتمل. وأولى هذه الخطوات هي أن المشروعات المملوكة للدولة ينبغي أن يعاد تشكيلها من الناحية القانونية لتوفير هيكل من الحوافز للمديرين يكون مرغوباً فيه من الناحية الاقتصادية. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق تحويل المشروعات إلى شركات وإلى أنشطة تجارية قبل تحويلها فعلاً إلى القطاع الخاص. والخطوة الثانية هي أن تعرض على المديرين وأعضاء مجلس الإدارة أنصبة في القيمة السوقية لمشروعاتهم في المستقبل (مثل خيار شراء الأسهم التي يتم إصدارها في أية عملية تحويل إلى القطاع الخاص تتم في المستقبل) منعاً لتبديد الأصول وبعثرتها.

## زاي - الإصلاح المصرفي

٦٠ - لم يعترف اعترافا كاملا بالحاجة إلى إصلاح القطاع المالي برمته في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال إلا عندما ظهرت المصارف والمؤسسات المالية الأخرى كمقبة رئيسية في طريق عملية الإصلاح. وتشمل نقاط الضعف الرئيسية في القطاع المالي انعدام وجود كثير من المؤسسات الهامة التي تقوم بدور الوساطة المالية (مثل صناديق المعاشات، وصناديق الاستثمار المشترك، ومؤسسات الادخار والإقراض المتخصصة، وشركات الضمان، وأسواق الأسهم والسندات، إلى آخره)، وصغر القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية القائمة، واعتماد المصارف اعتمادا مسرفا على عدد محدود من العملاء (يتمثلون أساسا في المشروعات الكبيرة المملوكة للدولة)، وقلة الخبرة بالعمليات الائتمانية، وانعدام أو عدم كفاية التنظيم بعيد النظر للمصارف والإشراف عليها. على أن مقرري السياسات لم يدركوا تماما فيما يبدو أن إصلاح النظام المالي ليس فقط جزءا لا يتجزأ من عملية إقامة الاقتصاد السوقي، بل كان ينبغي الشروع فيه منذ اللحظة التي بدأت فيها عملية التحول.

٦١ - وقد كان لعدم إصلاح القطاع المالي في بداية مرحلة الانتقال عدد من الآثار الهامة. وربما كان أهم هذه الآثار هو التراكم السريع للقروض الرديئة في المصارف التجارية، وهي ظاهرة اشتركت فيها جميع البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال.<sup>(١٧)</sup> وقد كان بعض القروض الرديئة تركة من تركبات نظام التخطيط المركزي، عندما كانت المشروعات المملوكة للدولة مطلقة اليد إلى حد كبير في أنشطتها الاستثمارية، ولكن القروض التي تراكمت خلال فترة الانتقال كانت أهم منها بكثير. وقد نتجت هذه القروض عن عدم قيام المشروعات والمصارف بعملية التكيف المناسبة مع التغيير المفاجئ في بيئة الاقتصاد الكلي. كذلك فإن الركود الذي طال أمده وانهايار أسواق التصدير التقليدية في بلدان ما كان يعرف باسم مجلس التماضد الاقتصادي قد أديا إلى كثير من حالات الإفلاس القانوني أو الفعلي في قطاع المشروعات.

٦٢ - وتحتل مشكلة القروض الرديئة الآن مكان الصدارة في المناقشات الجارية في جميع بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال. وأي حل للمشكلة يتسم بالفعالية والدوام ينبغي أن يجمع بين نوعين من المبادرات: الأول هو أنه يتمين التصرف فيما هو موجود الآن من القروض الرديئة عن طريق برنامج شامل لإعادة التشكيل المالي. والثاني هو أنه يتمين الحيلولة دون تكرار القروض الرديئة (مشكلة التدفق). وهو ما يعني إجراء تغيير أساسي في سلوك الهيئات الاقتصادية، وهو ما يتطلب بدوره تغييرا جذريا في هيكل الحوافز المتاحة لمديري المصارف والمشروعات.

## حاء - الاستثمارات الأجنبية

٦٣ - كانت حكومات البلدان الغربية وبلدان أوروبا الشرقية على السواء تعتبر، منذ اللحظة الأولى لبداية عملية الانتقال، أن للاستثمار المباشر الأجنبي دورا أساسيا في عملية إعادة تشكيل وتحويل الاقتصادات التي كانت فيما مضى اقتصادات مخططة مركزيا. وكان التفاؤل الذي أحاط في البداية بدور الاستثمار المباشر الأجنبي يقوم أساسا على عدد من الخصائص المتصورة للاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال وهي: وفرة العمال المهرة بأجور زهيدة، والقرب الجغرافي من الأسواق الغربية، وتوقع حدوث نمو سريع في الطلب الداخلي، ووجود تشريعات تجارية تتسم بالنزعة التحررية.

٦٤ - ويبدو ما تحقق بعد انقضاء خمس سنوات من مرحلة الانتقال أدنى إلى التواضع. فقد كان حجم الاستثمار المباشر الأجنبي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال أدنى بكثير مما كان متوقعا، كما أنه، بالإضافة إلى ذلك، لم يكن موزعا توزيعيا متكافئا على الإطلاق بين البلدان. فضلا عن ذلك فقد تدهور الاستثمار المباشر الأجنبي في عام ١٩٩٤، وكان سبب ذلك أساسا هو تدهور هذا الاستثمار في هنغاريا التي كانت تجتذب معظم الاستثمار المباشر الأجنبي في المنطقة منذ عام ١٩٩٠، ولكنه كان ضعيفا أيضا في معظم البلدان الأخرى. فباستثناء العدد القليل من الاستثمارات الكبيرة التي تمت في أوائل التسعينات، مثل قيام فيات باستثمار ١,٨ بليون دولار في بولندا، أو شراء فوكسفاغن لحصة في الشركة المنتجة لسيارة سكودا في الجمهورية التشيكية، أو قيام جنرال إلكتريك بشراء تنفسرام في هنغاريا، فقد كان الاستثمار الأجنبي في أغلب الأحيان مترددا ويتم على نطاق محدود.

٦٥ - ومن التفسيرات الممكنة لهذه النتيجة أن المستثمرين الأجانب انتقوا أفضل الشركات في أوروبا الشرقية، من حيث إمكانياتها السوقية وأرباحها المتوقعة والمخاطر التي تنطوي عليها، وأنهم لا يتمتعون بالاستثمار في الشركات الأخرى التي هي عادة شركات مثقلة بالديون وبها فائض كبير من العاملين الزائدين عن الحاجة. على أن ثمة تفسيراً عاماً لتردد المستثمرين الأجانب، وهو تفسير يرتبط على الأرجح بعوامل أكثر عمومية وأكثر ارتباطا بطبيعة النظام، مثل البيئة التي يكتنفها عدم التيقن من النواحي القانونية والسياسية والمؤسسية. وربما كان من بين هذه العوامل أيضا في بعض البلدان ارتفاع مستوى التنظيم النقابي، ووجود تراث من المنازعات المتكررة بين العمال وأصحاب العمل. كذلك فإن حالات التعطيل، والتغيير المتكرر للقرارات الحكومية المتعلقة بالتحويل إلى القطاع الخاص، وإلغاء هذه القرارات في بعض الأحيان، قد خلقت جوا من عدم الاطمئنان إلى المستقبل بما بعث به من إشارات مربكة إلى المستثمرين الأجانب.<sup>(١٣)</sup>

٦٦ - وبغض النظر عن محدودية تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، فإن توزيعه ربما كان أيضا توزيعا مشكوكا في أمره في بعض الأحيان. فالملاحظات العابرة والدراسات التي أجريت على بعض الحالات المعينة .../...

توحي بأن الاستثمار المباشر الأجنبي كان يتجه في كثير من الأحيان إلى التركيز في القطاعات والفروع التي تزداد فيها نسبيا احتمالات الحصول على ربح تحققه المراكز شبه الاحتكارية أو الترتيبات الخاصة التي يتفق عليها مع الحكومات المضيفة في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال. وهكذا فإن الاستثمار الأجنبي في صناعة السيارات بأوروبا الشرقية كان عادة مشروطا بمنح مزايا خاصة للمستثمرين في شكل رسوم جمركية مرتفعة (في بولندا، على سبيل المثال). وربما كانت هناك دوافع مماثلة وراء محاولات الشركات الكبيرة المتعددة الجنسية لفرض سيطرتها على أسواق أوروبا الشرقية بالنسبة لمنتجات التيج.<sup>(١٤)</sup>

٦٧ - والضعف، الذي تحول إلى تدهور في الفترة الأخيرة، في الاستثمار المباشر الأجنبي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال لم تعوضه المساعدات الرسمية. فالقروض التي تقدمها المؤسسات الإنمائية من أجل المشروعات مماثلة عموما لأنواع الاستثمارات التي تقوم بها مشروعات الاستثمار المباشر الأجنبي، وإن كانت قروض المؤسسات الإنمائية تتركز في البنية الأساسية وقطاع الطاقة. وقد زادت المدفوعات المتصلة بالمشروعات والتي قدمتها هذه المؤسسات إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال زيادة سريعة في عام ١٩٩٤، ولكنها لم تكن كافية لتعويض الهبوط الذي حدث في الاستثمار المباشر الأجنبي، وإن كانت احتمالات تحقق مزيد من النمو في مدفوعات المشروعات تبدو احتمالات طيبة، نظرا لما تراكم من الارتباطات الجديدة في السنوات الخمس الماضية.

#### طاء - خاتمة

٦٨ - تبنت بلدان أوروبا الشرقية بحماس، في ١٩٨٩ - ١٩٩٠، النموذج الرأسمالي في التنظيم الاقتصادي. ولكن منذ ذلك الوقت ظهرت تحفظات أخذت في النمو، وكان سببها الرئيسي هو التكاليف الاجتماعية والاقتصادية غير المتوقعة لعملية الانتقال وبطء التحسن في مستويات المعيشة. وتشكل هذه التحفظات تحديا هاما بالنسبة لمقرري السياسات: فهي تتطلب سياسات داخلية مبتكرة تستهدف استدامة النمو الاقتصادي، وكبح وعكس الاتجاه إلى الزيادة في البطالة، والتعجيل بالتغيير الهيكلي الضروري، مع الإبقاء على الانضباط المالي وعلى استقرار الاقتصاد الكلي. وبالنسبة للقادة السياسيين، فإن حالة خيبة الأمل الحالية تغري بقوة باللجوء إلى التدابير التي تستهدف استرضاء الجماهير والتي قد تكون لها آثار اقتصادية وخيمة. وأخيرا، فإن التحفظات الشعبية فيما يتعلق بالإصلاحات السوقية يمكن أيضا أن تمثل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي الذي ينبغي عليه ألا ينظر إليها على أنها مجرد أعراض لانعدام الصبر وللسذاجة بين سكان أوروبا الشرقية، بل على أنها انعكاس لضعف اجتماعية حقيقية ولنفقدان للاتجاه في كثير من الأحيان، وهما وضعان يتطلبان قدرا أكبر، وليس أقل، من التعاون والتضامن مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال. وستكون للطرق التي يستجيب بها أصحاب الأدوار السياسية والاقتصادية الرئيسيون لهذه التحديات أثر كبير على قابلية الإصلاحات السوقية للاستمرار في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال خلال السنوات القليلة القادمة.

### ثالثا - الأزمة المكسيكية واقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال

٦٩ - عندما تم فجأة في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٤ تخفيض قيمة البيسو المكسيكي بنسبة ١٥ في المائة، حدث انهيار مباشر للثقة بين المستثمرين الأجانب الذين سحبوا رؤوس أموالهم على نطاق هائل، مما أدى إلى انخفاض آخر بنسبة ١٨ في المائة في سعر الصرف خلال أيام قليلة. ومنذ ذلك الوقت، أمكن تدبير مساعدات دولية تجاوزت ٥٠ بليون دولار وأعلنت حكومة المكسيك برنامجا لإجراءات التكيف سيؤدي على الأرجح إلى ركود حاد في عام ١٩٩٥. والآثار الخارجية لهذه الأزمة آثار معقدة وما زالت تشق طريقها خلال النظام الدولي: فلم يقتصر الأمر على ما تواجهه بلدان أمريكا اللاتينية من مشاكل حادة نتيجة لفقدان الثقة بين المستثمرين الأجانب، بل إن طبيعة مجموعة إجراءات الإنقاذ نفسها ركزت الانتباه على العجز المالي والعجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة، مما أثار القلق إزاء تعرض هذا البلد لآثار احتمالات المستقبل غير المتيقن منه على الإطلاق في المكسيك. فإزاء درجة التكامل العالية نسبيا بين الأسواق المالية العالمية، أدى هذا القلق إلى زيادة الاضطراب في أسواق العملات الأجنبية في الربع الأول من عام ١٩٩٥. وثمة الآن خطر أن يكون معدل النمو في أوروبا الغربية في عام ١٩٩٥ أقل مما هو متوقع حاليا إذا لم يتم بسرعة إلغاء ما حدث مؤخرا من ارتفاع في قيمة المارك الألماني مرجحة بعامل التجارة.

٧٠ - وإذا كان من المرجح أن يكون لبطء النمو في أوروبا الغربية أثر سلبي على احتمالات استمرار نمو صادرات الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، فقد كان الشاغل المباشر في أعقاب الأزمة المكسيكية هو ما إذا كانت هذه الاقتصادات معرضة لحدوث انهيار مماثل في الثقة الأجنبية وسحب لرؤوس الأموال. وفي هذا السياق، كانت هونغارييا مثلا يذكره كثيرا المعلقون في الصحافة المالية، كما أعرب السيد لاسزلو بيكيسي، وزير مالية هونغارييا، عن مخاوف مماثلة عندما استقال في نهاية كانون الثاني/يناير.

٧١ - إن الحالة في بلدان أوروبا الشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال تختلف في المدى القصير من وجوه حاسمة كثيرة عن الحالة في المكسيك في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. ويمكن القول، أولا، بأن تعرض أوروبا الشرقية لسحب مفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية هو احتمال محدود، لسبب بسيط وهو أن تدفقات رأس المال الخاص منذ عام ١٩٨٩ لم تكن كبيرة، بل كانت في الواقع أقل كثيرا مما كان متوقعا أو مأمولا فيه. فقد كان مجموع إجمالي تدفقات رأس المال الخاص إلى أوروبا الشرقية في السنوات الخمس التي سبقت عام ١٩٩٤ هو حوالي ٤٢ بليون دولار، وهو رقم يقل عن الاستثمارات الخاصة من الولايات المتحدة في المكسيك وحدها، ولا يمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع تدفق رأس المال الخاص إلى البلدان النامية. فضلا عن ذلك، فإن نسبة الديون القصيرة الأجل والاستثمار في حوافظ الأوراق المالية من مجموع الديون والاستثمارات في أوروبا الشرقية هي نسبة صغيرة جدا. وهذا يصدق أيضا على هونغارييا التي نجحت في اجتذاب أكبر نسبة من الاستثمارات الخاصة في أوروبا الشرقية.

.../...



٧٢ - كذلك تختلف أوروبا الشرقية عن المكسيك من عدد من الوجوه الأخرى. فباستثناء هنغاريا، كان هناك تحسن عام في مراكز الحسابات الجارية خلال العام الماضي أو نحو ذلك، وهو ما كان إلى حد ما انعكاسا للقُدرة المحدودة لبلدان أوروبا الشرقية على تمويل العجز. فقد كان نصف هذه الاقتصادات لديه فعلا فائض في الحسابات الجارية في عام ١٩٩٤. كذلك فإن مستويات الديون الأجنبية (الإجمالية والصافية) قد انخفضت في العام الماضي (إلا في هنغاريا)، وكانت أعباء الديون منخفضة نسبيا بالقياس إلى الصادرات التي ارتفعت ارتفاعا قويا. ومن ناحية أخرى فإن احتياطات العملات الأجنبية ارتفعت ارتفاعا كبيرا، وهي تتجاوز الآن في معظم البلدان هامش الأمان التقليدي وهو الاحتفاظ باحتياطات تعادل قيمة واردات ثلاثة أشهر (تعادل الاحتياطات في هنغاريا حاليا قيمة واردات ما يقرب من خمسة أشهر). كذلك فإن معظم بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال لم تلزم نفسها بأسعار صرف ثابتة، وبذلك تجنبت ظاهرة المبالغة المستمرة في قيمة العملة التي كانت سمة هامة من سمات الوضع في المكسيك. وينبغي أن يلاحظ أيضا أنه لم يأخذ بلد واحد من بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال بنظام القابلية للتحويل بالنسبة للحساب الرأسمالي، كما أن جميع هذه البلدان تحتفظ بالرقابة على رؤوس الأموال، وإن يكن ذلك بدرجات متفاوتة من الفعالية. وهذه الرقابة تؤدي، بطبيعة الحال، إلى الفصل الفعال بين أسواق رأس المال المحلية وأسواق رأس المال العالمية.

٧٣ - وهكذا يبدو أنه لا يوجد أساس لتوقع حدوث أزمة من نوع ما حدث في المكسيك في أوروبا الشرقية في الوقت الحاضر. فليست هناك إمكانية لحدوث سحب مفاجئ وعلى نطاق واسع لرؤوس الأموال الأجنبية القصيرة الأجل، وعلى أية حال فإن بيئة التوقعات قد تغيرت بالفعل في أوروبا الشرقية قبل كانون الأول/ديسمبر الماضي: فقد استمر الهبوط في أسواق الأسهم في بولندا والجمهورية التشيكية وهنغاريا لما يزيد الآن على سنة، كما أن كميات صغيرة من الاستثمارات الأجنبية في حوافظ الأوراق المالية كانت قد عادت إلى أوطانها قبل الأزمة المكسيكية؛ ومن ناحية أخرى فإن التوقعات ليست مركزة على أسعار الصرف الثابتة والمبالغ في قيمتها - فقد قامت هنغاريا في الواقع بتخفيض قيمة عملتها ثمان مرات في العام الماضي، ولن يدعش المستثمرين الأجانب أن يحدث تخفيض للعملات قريب مما حدث في المكسيك في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وهكذا فقد تبين أن المخاوف من أن تصاب أوروبا الغربية بعدوى الأزمة المكسيكية هي مخاوف لا أساس لها، كما أنها، بالنظر إلى ما ذكر أعلاه، لم تكن مخاوف مبررة أصلا. والواقع أن كلاما من هنغاريا والجمهورية التشيكية قد استطاعت في أوائل عام ١٩٩٥ أن تحصل على أموال متوسطة الأجل وطويلة الأجل في أسواق رأس المال الدولية، وحصلت الأولى على هذه الأموال بتكلفة أكثر بينما حصلت عليها الثانية بتكلفة أقل من تكلفتها في عام ١٩٩٤. وعلى النقيض من ذلك فإن كثيرا من المقترضين في أمريكا اللاتينية لم يستطيعوا الحصول على أموال جديدة على الإطلاق. وليس هذا ادعاء بأن أوروبا الشرقية في حِمى تام من جميع آثار الانهيار المكسيكي. ذلك أن من المحتمل جدا في بيئة عالمية يزداد فيها عدم التيقن أن يكون المستثمرون الأجانب أكثر حذرا عند استثمار أموالهم في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، وإن لم يكن ذلك مؤكدا بحال من الأحوال. على أن الاستثمار الأجنبي كان قد أخذ في الهبوط فعلا خلال العام الماضي. ولم يكن ذلك بسبب المكسيك، بل بسبب عوامل محلية مثل بطء عملية التحويل إلى القطاع

...

الخاص في عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، وبسبب عدم التيقن فيما يتعلق بمدى الالتزام بالإصلاحات أو بمدى فعالية هذه الإصلاحات في عدد آخر من تلك البلدان.

#### الدروس المستفادة من التجربة المكسيكية

٧٤ - على الرغم من أن آثار الأزمة المكسيكية، سواء بالعدوى أو من طبيعة النظم، قد بولغ فيها على ما يبدو، فإن ثمة، فيما يتعلق بالاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، دروسا هامة يمكن استخلاصها بالنسبة لاستراتيجيات مرحلة الانتقال. ومن هذه الدروس الخطر الواضح للاعتماد على سعر صرف مبالغ فيه لفترة طويلة. فهذا قد يساعد على تخفيض معدلات التضخم المرتفعة، ولكنه أيضا يشجع على استيراد السلع الاستهلاكية، ويقوض قدرة الصادرات على المنافسة، ولا يشجع على الادخار المحلي - وكل هذا هو تحديا عكس ما هو مطلوب لتحقيق التحول في الهياكل الاقتصادية. ومن الممكن التغلب على هذه النواقص لبعض الوقت برفع أسعار الفائدة واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لدعم الحساب الجاري. وكان ذلك أمرا سهلا نسبيا في أوائل التسعينات عندما كانت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة قد هبطت إلى مستويات منخفضة جدا، وفي وقت كان من الممكن فيه أن تؤدي أية تغييرات يسيرة في أسعار الفائدة إلى تحركات كبيرة لرؤوس الأموال، وذلك بسبب عملية تحرير المؤسسات المالية التي تمت في الثمانينات والتي أدت إلى تخفيض كبير للقيود المفروضة على السيولة. على أنه لا بد أن يأتي وقت يصل فيه التدهور في الميزان التجاري حدا تؤدي عنده أية أحداث هينة نسبيا إلى انهيار مفاجئ في الثقة وإلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.

٧٥ - والاستجابة التقليدية لمثل هذا الموقف هي الإصرار على أن تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج يمثل حكما أصدره السوق بعدم سلامة السياسات النقدية والمالية. وفي هذا، بطبيعة الحال، قدر من الحقيقة، ولكن هذا القول يفترض أن رأس المال الأجنبي يستجيب للأساسيات الاقتصادية في دعم السياسات السليمة واحتمالات النمو ويعرض عن السياسات غير السليمة. لكن الدلائل تشير إلى أن أو هام المضاربة وآثار ركوب الموجات تلعب دورا هاما في تحركات رأس المال الدولي.<sup>(١٥)</sup> ففي أمريكا اللاتينية، وفي أوائل التسعينات، تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية إلى كل بلد تقريبا بغض النظر عن سياساته المالية أو التجارية أو سياساته فيما يتعلق بأسعار الصرف، وبغض النظر عما إذا كانت هذه البلدان تعاني أو لا تعاني من اختلالات اقتصادية خطيرة.<sup>(١٦)</sup> وهذه التحركات لرأس المال يمكن أن تعقد إدارة الاقتصاد الكلي تعقيدا خطيرا بزيادة تقلب أسعار الصرف وأسعار الفائدة وإضعاف قدرة البلد على المنافسة سواء كمصدر أو كمجال للاستثمار المباشر الأجنبي. كذلك فإن هذه التحركات يمكن أن توهم، لوقت قصير، بوجود نجاح اقتصادي، مما يؤدي إلى إرجاء الإصلاحات اللازمة لتشجيع الاستثمار الطويل الأجل وتشجيع النمو الاقتصادي.<sup>(١٧)</sup> (حدث في المكسيك رواج في الاستهلاك وفي المضاربة على العقارات الثابتة، ولكن لم يحدث نمو يذكر في الاستثمار الثابت.) وانهايار أو هام المضاربة، فضلا عن تهديده لاستقرار النظم المالية، وهذه مسألة مألوفة، يمكن في كثير من الأحيان أن يفرض تكاليف كبيرة جدا على الأسر

...

والمشروعات المدينة، وأن يؤدي إلى برامج التنشيف الاقتصادي التي يمكن أن تهدد الاستقرار الاجتماعي وخاصة في البلدان التي لا تكون مؤسساتها السياسة والاقتصادية جد قوية.

#### رابعاً - أ تغيير فيما تركز عليه استراتيجيات مرحلة الانتقال؟

٧٦ - من الأسباب الرئيسية التي جعلت آثار عدوى الأزمة المكسيكية على الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال آثاراً لا تذكر، على نحو ما ذكر أعلاه، أن اندماج هذه الاقتصادات في أسواق رأس المال العالمية ما زال محدوداً. وهكذا فقد كانت نقطة ضعفها هي دفاعها الرئيسي. والواقع أن الحواجز التي تحول دول الاندماج الكامل هي تعبير عن كون الاقتصاد اقتصاداً يمر بمرحلة الانتقال لا اقتصاداً سوقياً بالمعنى الكامل؛ وتشمل هذه الحواجز انعدام وجود هيكل أساسي كامل الترابط من مؤسسات الاقتصاد السوقي بما فيها إطار مناسب من القانون وإعمال القانون، والضوابط المفروضة على أسعار الصرف، وانعدام وجود قواعد تنظيمية ونظم محاسبية مقبولة دولياً، وعدم وجود الأموال الوطنية الكافية، وصغر حجم ما هو موجود من أسواق الأسهم وغيرها من أسواق رأس المال. كذلك فإن ضعف التقديرات الائتمانية الدولية يعكس عدم التيقن العام الناتج عن عدم اكتمال المؤسسات - وعن كونها غير مجربة - وعن استمرار مشاكل اختلال الاقتصاد الكلي مثل العجز المالي الكبير أو معدلات التضخم العالية والمتغيرة.

٧٧ - ومن الواضح أن هذه كلها مشاكل يتعين بحثها في ذاتها، ولكن النصيحة المعتادة التي تقدم إلى البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال وإلى البلدان النامية هي إزالة الحواجز التي تحول دون الاندماج في أسواق رأس المال أو تقليل أثر هذه الحواجز بأسرع ما يمكن، لأن مثل هذا الاندماج إذا ما اقترن بالسياسات المالية والنقدية الملائمة سوف يعطي دفعة لعملية التنمية عن طريق خفض تكاليف رأس المال وتعزيز حوافز الاستثمار وزيادة تعبئة الموارد المحلية.<sup>(٨)</sup> على أن هذه النصيحة تتجاهل حقيقة واقعة وهي أن الأسواق المالية الدولية تهيب، بفضل التغييرات التكنولوجية والتنظيمية، بيئة عالية الكفاءة يمكن فيها للسلوك القائم على المضاربة أن يفرض تكاليف كبيرة على الاقتصاد الحقيقي.<sup>(٩)</sup> وما يحدث من تحولات في حوافز الأوراق المالية في القطاع الخاص يمكن أن تكون له آثار على أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وهي آثار قد تطيل أمد، بل قد تتسبب في حدوث، اختلالات الحسابات الجارية، بدلاً من مجرد تمويل هذه الحسابات.<sup>(١٠)</sup> والمشاكل التي تخلقها أنشطة المضاربة هي مشاكل تجد الاقتصادات السوقية الغربية صعوبة كبيرة في مواجهتها، والأرجح أن تكون أكثر صعوبة بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، حيث لا تزال الهياكل الأساسية المؤسسية غير مستكملة وهشة. وعلى ذلك لا يبدو من الحكمة أن تتحرك الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال نحو الاندماج الكامل في أسواق رأس المال الدولية إلى أن تنتهي مرحلة الانتقال، وترسخ المؤسسات السوقية، وتبدأ عملية النمو المستمر. وعلى ذلك فقد يكون من الضروري، في الوقت الذي تجري فيه إزالة عوائق الاندماج كجزء من عملية الإصلاح، تعزيز الضوابط التي تمنع تحركات رأس المال المزعزعة للاستقرار.<sup>(١١)</sup>

٧٨ - ومن الأخطار المسلم بها لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية القصيرة الأجل بكميات كبيرة إلى بلدان مثل المكسيك أن هذه التدفقات قد لا تؤدي فقط إلى تخفيض المدخرات المحلية بل قد تصبح بالفعل بديلاً لجهود تعبئة الموارد المحلية للاستثمار، بما لذلك من آثار مدمرة عندما يسحب المستثمرون الأجانب أموالهم. أما تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي فليست فقط مستثناة في العادة من هذا النقد، ولكن حكومات الغرب والشرق على السواء تجعل لها دوراً حاسماً في عملية الانتقال. فالاستثمار المباشر الأجنبي لا يساعد فقط في تمويل الحساب الجاري، ولكنه يقوم بدور حافز في إدخال التكنولوجيات الجديدة وثقافة جديدة في الإدارة وتنظيم المشروعات. والواقع أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال كانت أقل بكثير مما كان متوقفاً في بداية مرحلة الانتقال وتركزت إلى حد كبير في هنغاريا والجمهورية التشيكية. ولم تكن خيبة الأمل في مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي راجعة فقط إلى عدم واقعية التوقعات<sup>(٢٢)</sup> بل أيضاً إلى سوء فهم فيما يتعلق بالدوافع الممكنة للاستثمار الأجنبي. فالرأي الشائع هو أن الاستثمار المباشر الأجنبي ذو أثر حميد بوجه عام من حيث أنه يأتي في كل مكان يذهب إليه بتكنولوجيا جديدة وأساليب جديدة في الإدارة ويحقق توزيعاً أمثل للموارد العالمية. وكما هي الحال بالنسبة لمعظم النظريات الاقتصادية، فإن ثمة أسباباً تؤدي وجهة النظر هذه. على أن ثمة نهجاً بديلاً يرتبط باتباع المدرسة النمساوية واتباع شومبيتر، وإن كانت جذوره تترد وراء إلى آدم سميث على الأقل، وهو اتجاه ينظر أصحابه إلى سلوك المشروعات على أنه سلوك تنافسي يحركه السعي إلى الربح والحافز إلى السيطرة على الأسواق<sup>(٢٣)</sup> وفي البلدان التي تكون فيها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ضعيفة نسبياً - وتكون فيها هيكل الدولة ضعيفة - يكون هذا السلوك السطوي من جانب المشروعات أكثر وضوحاً وأقل انكباحاً. والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال هي، بحكم تعريفها، اقتصادات تتميز بوجود أسواق ما زالت تعمل بطريقة محدودة الكفاءة، وبمؤسسات ما زالت في مرحلتها الجنينية، وبمواقف تجاه دور الدولة أقل ما يقال فيها إنها غامضة. وهذه هي الظروف التي تشجع المشروعات الأجنبية على السعي إلى الربح بل وإلى السيطرة على السياسات الداخلية. ولم تتوافر بعد بيانات شاملة عن هيكل الأسواق والاستثمار المباشر الأجنبي، ولكن ثمة ملاحظات كثيرة عابرة تشير إلى أن جزءاً كبيراً من الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت إلى أوروبا الشرقية استهدفت الحصول على أنصبة في السوق تحقق لها السيطرة<sup>(٢٤)</sup>. وربما تكون هذه التطورات، مع ما بذل من محاولات لحماية السوق الداخلية من الدخلاء الآخرين، سبباً من الأسباب الرئيسية للعداء المتزايد نحو المستثمرين الأجانب في عدد من بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال كنزعة وطنية مدعاة أو عجز عن فهم طريقة عمل الاقتصاد السوقي. وحيث لا تكون الأسواق قادرة على المنافسة أو حيث تفتقر الدولة إلى السلطات التنظيمية الفعالة، لا يمكن افتراض أن أنشطة الشركات الأجنبية ستسهم بطريقة تلقائية في استخدام الموارد استخداماً أكفأ أو أن نمط النمو سيكون هو النمط الذي يرغب فيه أهل البلد<sup>(٢٥)</sup>.

٧٩ - ومن الأسباب التي تدعو إلى الشك فيما إذا كان التركيز على الاستثمار المباشر الأجنبي باعتبار أن له دوراً قيادياً في المراحل الأولى من عملية الانتقال هو تأكيد في محله أو ضروري أصلاً أن المعدلات الحالية لانتعاش الإنتاج والاستثمار في أوروبا الشرقية لا توحى بأن هذا التركيز أمر حاسم. فيولندا لم تلتق حتى الآن

.../...

سوى قدر قليل جدا من الاستثمار المباشر الأجنبي - ٤٣ دولارا فقط عن كل فرد مقابل ٦٨٨ دولارا في هنغاريا و ٣٠٣ دولارات في الجمهورية التشيكية - ومع ذلك فقد كان انتعاش الناتج فيها هو الأكثر دواما كما أنها شهدت صعودا قويا للاستثمار في الآلات والمعدات الجديدة. وقد تبين من مسح بالعينة أجري في ٢٠٠ مشروعا من المشروعات البولندية في نهاية عام ١٩٩٣ أن ثلثي أرصدها الرأسمالية تقريبا هي أرصدة عمرها أكثر من ١٠ سنوات ومن ثم فإن مجال اللحاق أمامها مجال واسع. والواقع أن أكثر من ٦١ في المائة من شركات العينة قامت بإدخال تكنولوجيات جديدة منذ عام ١٩٩١ معظمها تم شراؤه مباشرة من موارد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولم يتم الحصول عليها من خلال مشروعات مشتركة أو مستثمرين خارجيين. ومن إجمالي الناتج، كانت نسبة ما اعتمد فيه على على التصميمات الأجنبية أو ما تم إنتاجه باستخدام تكنولوجيات إنتاج أجنبية هو ٣٠ في المائة للعينة ككل ولكنه كان ٥٨ في المائة بالنسبة للشركات المملوكة ملكية خاصة.<sup>(٧٦)</sup>

٨٠ - وما تدل عليه التجربة البولندية ليس هو أن الاستثمار المباشر الأجنبي غير فعال بالضرورة أو لا أهمية له بالنسبة لإعادة التشكيل والبدء من جديد في عملية النمو، ولكن ما تدل عليه هو أن الاستثمار المباشر الأجنبي ليس شرطا ضروريا لكي تأخذ العملية مجراها. فالاستثمار المباشر الأجنبي ليس هو الوسيلة الوحيدة للحصول على التكنولوجيا الجديدة، ومن ثم لا ينبغي لحكومات البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال ألا تتردد في أن تقدر بمزيد من العناية تكاليف تدفقات الاستثمار الأجنبي السابقة لأوانها. فضلا عن ذلك، فإن الاتجاه إلى اعتبار أن الاستثمار الأجنبي هو الدليل الحاسم على نجاح الدخول إلى زمرة الاقتصادات الرأسمالية يمكن أن يكون اتجاها مضللا جدا إذا استخدم الاستثمار الأجنبي كبديل لتعبئة الموارد المحلية وليس كمجرد مكمل لها. ففني المكسيك استخدمت تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل لدعم الاستهلاك بدلا من دعم الاستثمارات الثابتة، ولكن من الممكن إذا لم تكن هناك تعبئة للموارد المحلية أن يتبين أن وجود الاستثمار المباشر الأجنبي هو وجود هش إذا وجد المستثمرون الأجانب أنهم هم وحدهم الذين يملكون مصالح كبيرة معرضة للخطر أو أنه مشير للمشاكل الاجتماعية والسياسية إذا ما كان يشغل مكانا مسيطرا سيطرة كبيرة في اقتصاد البلد المضيف.<sup>(٧٧)</sup> والواقع أن استراتيجية إعطاء الاستثمار المباشر الأجنبي دورا قياديا لم تلق نجاحا كبيرا كما أشير إليه أعلاه، بل ولدت كثيرا من خيبة الأمل وشيئا من الاستنكار.

٨١ - وعلى ذلك يكون أحد النهج البديلة هو اتباع استراتيجية تستند إلى قدر أكبر كثيرا من الاعتماد على الذات، وخاصة في المراحل الأولى لعملية التحديث الاقتصادي وفي البدء من جديد في عملية النمو المستمرة. وهذا يتطلب: (أ) زيادة نسبة المدخرات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، و (ب) زيادة نصيب الصادرات في الناتج القومي زيادة تتجاوز الزيادة في نسبة الواردات حتى يمكن تقليل أو تجنب الاعتماد على الاستثمار الأجنبي أو العجز في الحسابات الجارية. وهذه الاستراتيجية، بالإضافة إلى ما تحققت من درجة معقولة من الاستقرار في الاقتصاد الكلي، خصوصا بالسيطرة على التضخم وعلى العجز في المالية العامة، توحى بإعطاء أولوية عالية لإصلاح القطاع المالي، من أجل تعبئة المدخرات المحلية وحمايتها<sup>(٧٨)</sup> وتوسيع قاعدة برامج تشجيع التصدير.<sup>(٧٩)</sup>

### ضرورة الإصلاحات الهيكلية

٨٢ - على الرغم من الفروق الملحوظة في تاريخ ومعدلات تقدم الإصلاح السوقي وفي الأداء الراهن للاقتصاد الكلي، فإن بلدان أوروبا الشرقية التي تمر بمرحلة الانتقال تبدي وجوه شبه كثيرة. فمعظم هذه البلدان قد حققت تقدما كبيرا نحو تحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، وتقوية عملاتها المحلية، وإيجاد قطاع خاص قوي ودينامي. كذلك استطاعت تلك البلدان إعادة توجيه جزء كبير من تجارتها من أسواق أوروبا الشرقية الراكدة إلى أسواق أوروبا الغربية التي تحتاج إلى درجة أكبر من القدرة على المنافسة. على أن بلدان أوروبا الشرقية، على الرغم من هذا النجاح، تواجه أيضا بعض المشاكل المشتركة التي قد تؤدي - إذا لم يتم التصدي لها بطريقة ملائمة - إلى إعاقة الانتعاش الاقتصادي بل إلى زعزعة الاستقرار السياسي في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، فإن هذه البلدان جميعا تواجه مهمة واحدة في جوهرها هي إعادة تشكيل قدراتها الإنتاجية على نطاق واسع، وهي مهمة تشمل إعادة تخصيص الموارد على نطاق واسع وربما إغلاق كثير من المشروعات التي لا تعمل بكفاءة. وفي هذا السياق، فإن بطء الإصلاحات الهيكلية يشير قلقا حقيقيا. فالعقبات السياسية التي تعترض طريق إعادة تشكيل المشروعات المملوكة للدولة، ونقص الأموال اللازمة للاستثمارات الجديدة وإصلاح المصانع القائمة، والمشاكل التي تنطوي عليها عملية إعادة تخصيص الموارد على نطاق واسع - كلها تتضافر على تعطيل الإصلاحات وتسهم في ارتفاع أسعار الفائدة وفي زيادة التضخم. كذلك فإن الآثار الفعلية أو المتوقعة لإعادة التشكيل فيما يتعلق بتوزيع الدخل والثروة هي سبب من أسباب العراك السياسي المرير في معظم البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، وهو أيضا عامل من عوامل بطء تقدم الإصلاحات. كذلك فإن تحسين عمل القطاع المالي المتسم بعدم الكفاءة وبالتخلف هو مسألة تستغرق كثيرا من الوقت والجهد، بالإضافة إلى أن عبء الديون الرديئة له آثار سلبية على قدرة المصارف التجارية على تمويل قطاع المشروعات. ولم تتم بعد عملية إصلاح المالية العامة، كما أن الزيادة السريعة فيما ينفق من الميزانية على الضمان الاجتماعي تهدد بتقويض الاستقرار الهش لميزانيات الدول في المستقبل القريب. كذلك فإن الدين العام المحلي آخذ في الزيادة في جميع تلك البلدان، وقد يصل قريبا في بعضها إلى مستويات تبعث على القلق.

٨٢ - إن الأداء الاقتصادي لبلدان أوروبا الشرقية التي تمر بمرحلة الانتقال سوف يعتمد أيضا اعتمادا شديدا، كما ذكر أعلاه، على استمرار التوسع في الصادرات إذا ما أريد تجنب الاعتماد الشديد على رأس المال الأجنبي أو أريد، لأنه لا يبدو أن رأس المال الأجنبي سيكون متاحا بكميات كبيرة على أي حال، ألا يكون ميزان المدفوعات قيذا على النمو. ونظرا لضرورة استيراد التكنولوجيا الجديدة لدعم عملية إعادة التشكيل، فإن زيادة القدرة على الاستيراد سوف تتوقف إلى حد كبير على نمو الصادرات. وقد كان المحرك الأساسي لانتعاش الإنتاج في عام ١٩٩٤ هو زيادة الصادرات إلى الأسواق الغربية؛ ولكن من المتوقع في عام ١٩٩٥ أن تستقر دورة الصعود في الطلب الغربي على الواردات وأن يضعف هذا الطلب تدريجيا خلال عام ١٩٩٦؛ وما لم تظهر مصادر محلية للنمو فإن معدلات النمو الحالية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال يمكن أن تتباطأ بدرجة كبيرة. على أن من

.../...

الممكن إطالة أمد الأثر الإيجابي للصادرات على النمو وتقوية هذا الأثر إذا أتيحت للبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال فرص أفضل للوصول إلى أسواق أوروبا الغربية، وهذا بدوره قد يشجع التفتت الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الخارج وهو ما يمكن أن يقوم بدور مفيد في توسيع الصادرات في المدى الطويل. ولكن من الممكن أيضا دعم نمو الصادرات بجهود لترويج الصادرات لا توجه إلى أوروبا الغربية وحدها بل أيضا إلى الاقتصادات الأكثر دينامية في آسيا وغيرها من أنحاء العالم النامي. وسوف يتطلب هذا بدوره تحسينات في الهيكل الأساسي للتجارة في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال على نحو ما وردت مناقشته في برنامج تعزيز التجارة المشار إليه أعلاه.

٨٤ - والقيد الرئيسي الآخر على النمو، وهو القيد الذي يرجح أن تواجهه على نحو متزايد جميع البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال في عام ١٩٩٥ وما بعده، هو معدل المدخرات المحلية المنخفض نسبيا والذي يحد من إمكانيات القيام باستثمارات ممولة محليا. وليس الانخفاض الحالي في مستوى دخل الفرد في هذه البلدان هو السبب الوحيد لانخفاض معدلات الادخار المحلي. (وجدير بالملاحظة أن جزءا كبيرا من مدخرات الأسر التي تراكمت في الفترة السابقة على التحول قد عصف بها التضخم وتقلبات أسعار العملة.) وثمة حاجة ملحة في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال إلى الأخذ بسياسات تشجع على زيادة المدخرات. وفي هذا السياق، فإن أسعار الفائدة الإيجابية الحقيقية على الودائع المصرفية تعتبر حافزا هاما ولكنه ليس كافيا. ويقتضي الأمر توفير مجموعة متباينة من الأوعية الادخارية الجذابة والمأمونة مثل الصناديق المشتركة وصناديق المعاشات والسندات والأسهم. كذلك فإن من الممكن زيادة فرص الحصول على السلع الأغلى (سلع الاستهلاك المعمرة، والمساكن) عن طريق استحداث الوسائل المالية التي تتيح للناس إيداع نسبة كبيرة من دخولهم لتمويل عمليات الشراء والاستثمار الطويلة الأجل (الرهونات العقارية، وبطاقات الائتمان الاستهلاكي، إلخ).

٨٥ - كذلك ستتوقف الاحتمالات الاقتصادية مستقبلا على التطورات السياسية في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال. ومن الأسئلة الهامة التي تثار في هذا الصدد السؤال عما إذا كان التحول شبه العام في التأييد السياسي خلال السنتين الماضيتين عن الليبرالية الاقتصادية والنزعة المحافظة السياسية، اللتين كانت لهما السيطرة في السنوات الأولى من مرحلة الانتقال، له آثار بالنسبة لاتجاه الإصلاح الاقتصادي وسرعته. فتحول السلطة السياسية إلى اليسار الاشتراكي الديمقراطي، وهو التحول الذي بدأ في لتوانيا وبولندا في عام ١٩٩٢، قد أعقبته تغييرات سياسية مماثلة في هنغاريا وسلوفاكيا وبلغاريا في عام ١٩٩٤ ثم في إستونيا في أوائل عام ١٩٩٥. وقد ثبت حتى الآن أن ما أعقب هذه التغييرات السياسية مباشرة من القلق وعدم التيقن بالنسبة لاستمرار الإصلاحات السوقية لم يكن لهما أساس. وإذا كان معظم الحكومات الجديدة يبدي قدرا أقل إلى حد ما من الحماس لعملية التحويل السريع والتلقائي إلى القطاع الخاص - وقد تباطأت في الواقع عمليات تحويل الملكية في بعض البلدان - فلا يبدو أن ثمة شك في التزام هذه الحكومات التزاما حقيقيا بمواصلة عملية التحول السوقي والإصلاح الديمقراطي. على أن من المهم إبراز المشكلات التي تواجهها هذه الحكومات. فبعد ٥ سنوات من الإصلاح، تحقق

...

تقدم كبير في تحويل الاقتصادات والمؤسسات السياسية، وبدأ في كثير منها ظهور العلامات الأولى لانتعاش الإنتاج. وثمة كثيرون في أوروبا الشرقية يستفيدون استفادة كبيرة من هذا التقدم، وخاصة الشباب المتعلم، وذوو المهارات، ومن يتمتعون بروح المبادرة الاقتصادية. على أن ثمة أيضا كثيرا من الخاسرين، وخاصة بين المسنين، وغير ذوي المهارات، والعاملين لدى الدولة، وكثير من أصحاب المهن. والسخط المتزايد بين هذه الفئات هو الآن عامل لا تستطيع حكومة في أوروبا الشرقية أن تتجاهله. وإذا ما استمرت زيادة أعدادها فإنها قد تقوض الاستقرار الاجتماعي والالتزام بمواصلة الإصلاح معا. والأرجح أن يكون اهتمام مستثمري القطاع الخاص الأجانب بحل هذه المشكلة أقل من اهتمامهم بما إذا كانت هذه المشاكل سوف تزيد من المخاطر التي تتعرض لها استثماراتهم. على أن هذا هو المجال الذي تستطيع فيه المساعدات الرسمية المقدمة من الحكومات الغربية ومن المؤسسات الدولية، إذا ما ازدادت سخاء وأحسن توجيهها، أن تقوم بدور حيوي في المساعدة على الإقلال من بعض التكاليف الاجتماعية لعملية التكيف في الوقت الذي تساعد فيه حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال على المضي في طريق الإصلاح. وكثيرا ما تدعي الحكومات الغربية أنها لا تقوى على أعباء هذه المساعدات، ولكن هذه الادعاءات تتجاهل مسألتي الإرادة السياسية وحساب المصالح في المدى الطويل. والأرجح أن تكون التكاليف التي تترتب على تراخي عملية الانتقال أو فشلها في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي سابقا أكبر بكثير جدا من تكاليف دعم هذه البلدان مقدما.

— — — — —

#### الحواشي

(١) لا تتوافر بيانات بالنسبة للبوسنة والهرسك.

(٢) أنظر Commission of the European Communities, Central and Eastern EUROBAROMETER (Brussels), أنظر March 1995.

(٣) للمقارنة بين أهداف ونتائج البرامج الأولى لتحقيق الاستقرار، أنظر Economic Commission for Europe, Economic Survey of Europe in 1991-1992 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.E.1). أنظر أيضا D.M. Nuti and R. Portes, "Central Europe: the way forward", in R. Portes, ed., Economic Transformation in Central Europe: A Progress Report (London, CEPR-EUROP, 1993), pp. 1-20.

(٤) أنظر IMF Survey, "Camdessus discusses progress in transition economies in central and eastern Europe", 23 January 1995, p. 21

..../



(٥) في عام ١٩٩٠، افترضت حكومة بولندا أن الهبوط في الناتج المحلي الإجمالي لن يتجاوز ما يتراوح بين ٢ و ٥ في المائة وأنه سيعقبه انتعاش في النصف الثاني من عام ١٩٩٠. بل إنه في أوائل عام ١٩٩١، عندما كان الاقتصاد البولندي آخذاً في الهبوط المطرد، كانت الحكومة لا تزال تتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩١. والواقع أن الاقتصاد انكمش مرة أخرى بنسبة ٧ في المائة. وقد ارتكبت بلدان أخرى نفس هذه الأخطاء في التقدير. فقد كانت حكومة هنغاريا تتوقع نمواً بنسبة تتراوح بين ٢ و ٣ في المائة في كل عام من الأعوام ١٩٩١-١٩٩٢، ولكن الناتج المحلي الإجمالي انخفض في الواقع بنسب ١٢ في المائة و ٥ في المائة و ٢ في المائة على التوالي. وفي بداية الإصلاحات في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٩١، كانت الحكومة تتوقع في حذر احتمال انخفاض الناتج بنسبة تتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة؛ وكانت النتيجة الفعلية هي انخفاض الناتج بنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٩١ وحده، وأعقبه انخفاض آخر بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٢. وخلال السنتين الأوليين من عملية تحقيق الاستقرار والإصلاح في بلغاريا (١٩٩١-١٩٩٢)، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٧ في المائة، وهي نسبة تزيد كثيراً على النسبة التي كانت متوقعة أصلاً وهي ١١ في المائة. أنظر Economic Commission for Europe, Economic Survey of Europe in 1991-1992 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.92.II.E.2).

(٦) أنظر على سبيل المثال P. Hare and G.H. Hughes, "Competitiveness and industrial Restructuring in Czechoslovakia, Hungary and Poland", CEPR Discussion Paper Series, No. 543 (London, 1991); I. Sujan, "On the unavoidability of output reductions", in J. Poschl, ed., Czech Economists on Transformation, The Vienna Institute of Comparative Economic Studies, Research Report No. 206 (May 1994); J. Winiecki, "The inevitability of a fall in output in the early stages of transition to the market: theoretical underpinnings", Soviet Studies, vol. 43, No. 4 (1991) pp. 676-699.

(٧) أنظر على سبيل المثال B. Chadha, F. Coricelli and K. Krajnyak, "Economic restructuring, unemployment and growth in a transition economy", in IMF, Staff Papers, vol. 40, No. 4 (December 1993). وفي هذا السياق، قام J. Kornai بنحت تعبير "ركود مرحلة الانتقال" باعتباره شيئاً مختلفاً اختلافاً أساسياً عن الركود العادي المرتبط بدورة النشاط التجاري العادية من النوع المألوف في الغرب. أنظر J. Kornai, Transformational Recession: A general Phenomenon Examined through the Example of Hungary's Development, Collegium Budapest, Institute for Advanced Studies, Discussion Papers No. 1 (June 1993) وقد أعرب مؤلفون آخرون كثيرون عن وجهات نظر مماثلة (أنظر على سبيل المثال O. Blanchard, R. Dornbusch, P. Krugman, R. Layard and L. Summers, Reform in Eastern Europe (Cambridge, Massachusetts, The MIT Press, 1991).

D.K. Rosati, "Output decline during transition from plan to market: a reconsideration", The Economics of Transition, vol. 2, No. 4 (1994), pp. 419-441 (٨)

(٩) تشير فكرة الكفاءة السيئية، في أوسع معانيها، إلى سد الفجوة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الأقصى، عن طريق المكاسب التي يحققها استخدام المدخلات استخداماً أفضل بالنسبة لأي ناتج معين، واختلاف درجة الجهد والانضباط من جانب الأفراد، واختلاف درجة تباين المصالح في العلاقة بين الوكيل والأصيل، والتكاليف المستمرة بالتصور الذاتي، وبعض العوامل الأخرى. وللإطلاع على عرض أكثر تفصيلاً لفكرة الكفاءة السيئية، أنظر H. Leibenstein, General X-Efficiency Theory and Economic Development (New York and Oxford, Oxford University Press, 1978), pp. 17-38

R. Dornbusch and S. Fisher, "Moderate inflation", The World Bank Economic Review, No. 7 (1993), pp. 1-44 (١٠)

P. Aghion and N. Stern, eds., "Obstacles to enterprise restructuring in transition", European Bank for Reconstruction and Development, Working Paper No. 16 (London, December 1994) (١١)

(١٢) تشمل القروض الفاسدة الأصول الراكدة في الحسابات الختامية للمصارف، والتي يتمثل معظمها في قروض مضت مواعيد استحقاقها، قدمت إلى مشروعات لم تستطع أو لم تشأ - لأسباب متباينة - القيام بخدمتها.

(١٣) إن ما قرره حكومة الاتحاد الروسي مؤخراً من إعادة فرض الرقابة الجزئية للدولة على مشروعات سبق تحويلها إلى القطاع الخاص، وما قامت به حكومة هنغاريا من سحب عرض بيع سلسلة فنادق مملوكة للدولة إلى مجموعة شركات أمريكية هما مثلان لسياسات التردد إزاء المستثمرين الأجانب.

(١٤) لا يبدو أنه توجد مناقشات للآثار المتعلقة بالرفاهة التي تترتب على السماح للشركات الأجنبية بإدخال طرق الإعلان الحديثة وأساليب التوزيع الحديثة في صناعة السجائر. فمعدلات وفاة الذكور بسبب أمراض متصلة بالتدخين في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً هي أعلى معدلات في العالم، على حين أن هذه المعدلات بالنسبة للإناث هي من أقل المعدلات انخفاضاً. أنظر R. Peto and others, Mortality from Smoking in Developed Countries, 1950-2000 (New York and Oxford, Oxford University Press, 1994).

A. R. Ghosh, "International capital mobility amongst the major industrialised countries: too little or too much?", The Economic Journal, vol. 105, No. 428 (January 1995), pp. 107-128 (١٥)

١٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.93.II.D.10).

١٧) إن وهم النجاح في المكسيك لم يكن محل شك في نظر الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية أو المصارف الخاصة وشركات الأوراق المالية. أنظر H. Kaufman, "Why alarm bells didn't ring over Mexico", The Wall Street Journal, Europe, 27-28 January 1995. ولكن ينبغي الاعتراف، من باب الأمانة الفكرية ومراعاة الأخلاقيات المهنية، لا أقل، أن الخبراء الاقتصاديين في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أعطوا تحذيرات واضحة ومتكررة، عرضوها في صلب ما كتبوه من نصوص ولم يجعلوها مختبئة في الحواشي التحوطية، من المخاطر التي تتعرض لها بلدان أمريكا اللاتينية بسبب اعتمادها اعتمادا شديدا على تحركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل في تمويل العجز في حساباتها الجارية. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩١، الصفحات ٩٥-٩٧؛ المرجع نفسه، ١٩٩٣، الصفحات ١١٣-١٢٥؛ المرجع نفسه، ١٩٩٤، الصفحات ١١٥-٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، أرقام المبيع E.91.II.D.15, E.93.II.D.10, E.94.II.D.26).

S. Claessens, "The emergence of equity investment in developing countries: an overview", The World Bank Economic Review, vol. 9, No. 1 (January 1995), pp. 1-17 (١٨)

B. Eichengreen, J. Tobin and C. Wyplosz, "Two cases for sand in the wheels of international finance", The Economic Journal, vol. 105, No. 428 (January 1995), pp. 162-172 (١٩)

Bank for International Settlements, International Capital Flows, Exchange Rate Determination and Persistent Current Account Balances (Basel, 1990) (٢٠)

٢١) للاطلاع على دراسة استقصائية واسعة لضوابط رؤوس الأموال والنظم الدولية التي تنظم استخدامها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي الاتحاد الأوروبي، أنظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤، الصفحات ٩٥-١١٥. وفيما يتعلق بالمقترحات الخاصة بتقييد التدفقات القائمة على المضاربة، أنظر أيضا Eichengreen, Tobin and Wyplosz, loc. cit., وللإطلاع على ردود الفعل المتشككة، أنظر مقالة P. Garber و M. P. Taylor ومقالة P.B. Kenen في نفس العدد من Economic Journal

.../...

(٢٢) Economic Commission for Europe, Economic Bulletin for Europe, vol. 46 (1994), pp. 4-5

(٢٣) R. Kozul-Wright, "Transnational corporations and النظر للاطلاع على مناقشة مستفيضة لهذه المسائل، أنظر the nation state", in J. Michie and J. Gireve-Smith, eds., Managing the Global Economy (New York and Oxford, Oxford University Press, 1995), pp. 135-171

(٢٤) اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا في ١٩٩٣-١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.E.1)، الفصل الخامس.

(٢٥) اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا في ١٩٨٩-١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.90.II.E.1).

(٢٦) M. Belka, S. Estrin, M.E. Shaffer and I.J. Singh, "Enterprise adjustment in Poland: evidence from a survey of 200 private, privatized, and state-owned firms", CEPR Working Paper, No. 658 (London, September 1994).

(٢٧) يعتبر الاستثمار المباشر الأجنبي عموماً عنصراً أكثر استقراراً من عناصر التدفقات الاستثمارية الأجنبية. وثمة أسباب تدعو إلى الاعتقاد في صحة ذلك بالنسبة لكثير من الحالات، ولكن الاستثمار المباشر الأجنبي يتم بنظرة قصيرة نسبياً إلى المستقبل وثمة بعض الأدلة التي تشير إلى أنه لا تكاد توجد فروق في الاستقرار النسبي بين أنواع الاستثمار الأجنبي المختلفة. أنظر S. Claessens, M.P. Dooley and A. Warner, "Portfolio capital flows: hot or cold?", The World Bank Economic Review, vol. 9, No. 1 (January 1995), pp. 153-174.

(٢٨) للاطلاع على مناقشة للأهمية الاستراتيجية للإصلاح المالي، أنظر Economic Commission for Europe, Economic Bulletin for Europe, vol. 46 (1994).

(٢٩) للاطلاع على الخطوط العريضة لبرنامج من هذا القبيل وضع على أساس إقليمي، أنظر "Ways and means of promoting the expansion of trade in transition economies", Parts I-III, (E/ECE/1311, 17 February 1995) تقرير قدم إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الخمسين.